جامعــة محمــد الصديــق بــن يحيــى – جيجـل–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا

مذكرة بعنوان:

اتجاه الآباء نحو تدريس الأبناء في المدارس الخاصة والعمومية

- دراسة ميدانية ببعض المؤسسات التربوية بولاية جيجل–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التربية

تخصص: علم النفس التربوي

إعداد الطالبتين:

- بوقرة فاتن
- بلحاج ريمة

إشراف الأستاذ:

هاين ياسين

السنة الجامعية:2018/2017

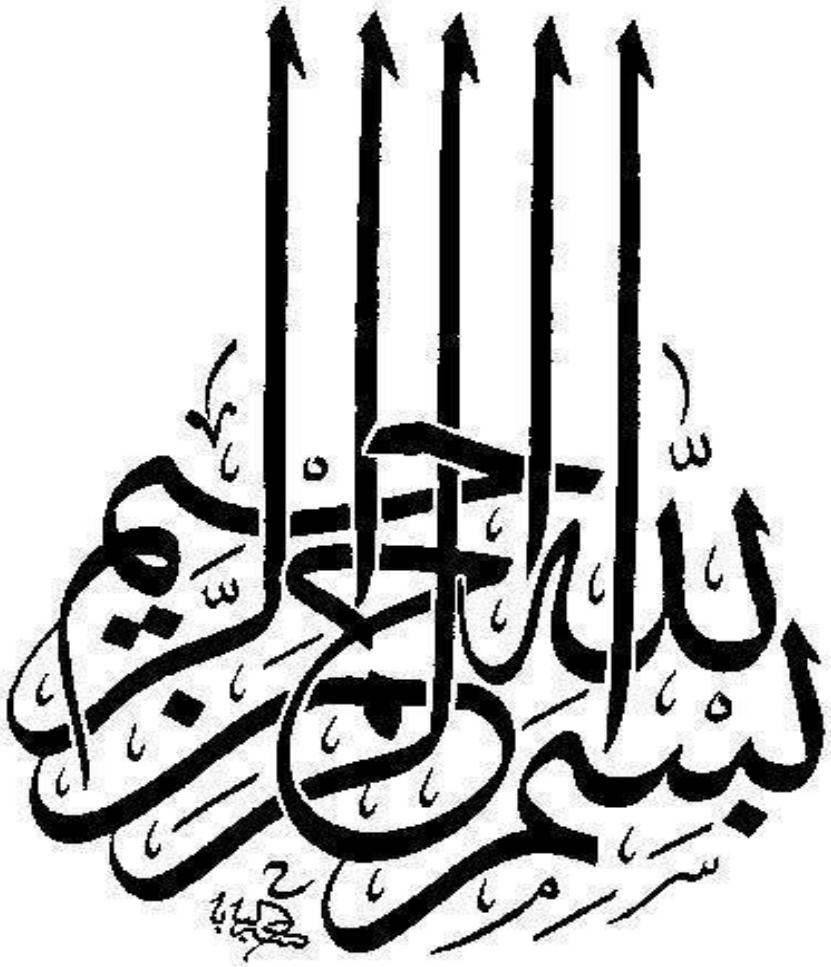
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء :

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أحمد الله عز وجل في مد عمرك لترى ثمرا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى الشموع التي تنير لي طريقي "إخوتي".

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة الحزينة سرت إلى من كانوا معي على الطريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم أصدقائي الأعزاء.

شكر و تقدير:

إن الحمد والشكر لله أولا لوصولي إلى المراحل الأخيرة في إتمام هذا الجهد المتواضع ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور "هاين ياسين" الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ولما أبداه من حسن تعامل، ولما قدمه من إرشادات وملحوظات كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا العمل بصورته الحالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر لجميع الذين تعاونوا في تعبئة أداة الدراسة بأمانة وموضوعية كذلك شكري العظيم إلى كل من دعمني وأرشدني وشد من أزري لأواصل دراستي زملائي وأصدقائي.

وأخيرا إلى كل من قدم لي النصح والمساعدة والشكر.

الفهرس	الصفحة
الإهداء	أ
شكر و تقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	هـ
فهرس الملاحق	و
الملخص باللغة العربية	ز
الفصل الأول: مشكلة الدراسة	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
أهداف الدراسة	7
التعاريف الإجرائية	8
حدود الدراسة	9
الفصل الثاني: الأدب النظري	
أولا: الأدب النظري	11
أ- الأسرة الجزائرية والتحولات الديموغرافية	11
ب-المدرسة الخاصة	18
ج- المدرسة الحكومية	26
ثانيا: دراسات ذات صلة	28
أ- الدراسات السابقة	28
ب-التعقيب على الدراسات السابقة	31
الفصل الثالث: الطريقة الإجراءات	
منهج الدراسة	34
عينة الدراسة	34
أداة الدراسة	34
الصدق و الثبات	35

إجراءات الدراسة	35
متغيرات الدراسة	36
الفصل الرابع: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	
أولا: عرض نتائج الدراسة	38
ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة	45
توصيات	49
قائمة المراجع	51
قائمة الملاحق	55
الملخص باللغة الفرنسية	68

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود الاستمارة ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها	38
2	تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود المحور الأول ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها	42
3	تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود المحور الثاني ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها	43
4	تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود المحور الثالث ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها	44
5	تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود المحاور الأربعة ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها	45

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	قائمة الأساتذة المحكمين	55
2	الاستبيان	56
3	النصوص الرسمية المتعلقة بإنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاص	62

ملخص الدراسة :

هدفت هده الدراسة الى تقصي درجة توجه الاباء نحو تدريس الابناء في المدارس الخاصة في المؤسسات التربوية الجزائرية ومن وجهة نظر الاباء و لهدا الغرض اختيرت عينة قوامها 90 ابا يعملون في معظمهم يعملون في مؤسسات تربوية منها الابتدائية و المتوسطة بولاية جيجل .

وقد استخدم استبيان قائم على ثلاث محاور اساسية هي :محور مستوى الاداء , محور يبين نظرة المجتمع للمدرسة الخاصة و اخر محور تضمن تكاليف المدرسة الخاصة .

و قد اظهرت نتائج الدراسة الى التوصية بضرورة دفع قضايا النظام المدرسي و الاهتمام الشخصي بالطلبة و تبني فلسفة مدرسية تهتم بالقيم الايجابية وتوجيه سلوك الطلبة ضمن اوليات عملية الاصلاح التربوي للتعليم العام في النظام التربوي الجزائري .

و تضمنت الدراسة الكلمات المفتاحية التالية :المدرسة,المدرسة الخاصة و المدرسة الحكومية .

مقدمـــة

مقدمة:

تلعب التربية باختلاف أشكالها ومؤسساتها دورا هاما في تطوير المجتمعات نحو مجتمع المعرفة، فلم تكن التربية بشكل عام أو المؤسسات التعليمية بشكل خاص بمنأى عن تأثيرات عصر المعرفة، بل ربما كان هذا المجال من أكثر المجالات تأثيرا بانبثاق مجتمع المعرفة، فالتربية بمؤسساتها هي مسرح استيعاب المعرفة ونموها وتحليلها وتطبيقها، والإفادة منها، وبالتالي انخفاض مستوى التعلم في أي دولة يعيق تقدمها وتطورها باتجاه مجتمع المعرفة(1). بشهد العالم في الوقت الراهن بزوغ ما يعرف باسم" مجتمع المعرفة" وهو مجتمع قادر على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، حيث أصبحت المعرفة رأس المال الأكثر أهمية لأي مجتمع، فلم يعد يقدم المجتمعات قياس بقدرتها الاقتصادية أو قوتها العسكرية فحسب وإنما بما تملكه وتوظفه من معارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تملكه من سد حاجاته الأساسية.

أي أنه يتعلم ليغير في نفسه وفي مجتمعه، وقد بدأ الإنسان يتعلم مند مراحل البشرية الأولى وطور وسائط ذلك، إلى أن ظهرت أنواع من المدارس المنظمة لدى الإغريق قبل الميلاد، وكانت مدارس خاصة، وتعتبر المداري الخاصة أقدم أنواع المدارس التي ظهرت في العالم.

وبعيدا عن التطور التاريخي لنشأة المدارس وانتشارها، فإنه يلاحظ أن نظرة الدولة والناس إلى المدارس العامة والخاصة لم تستقر على حال ففي حين سعت دول إلى الاهتمام بالمدارس العامة وإحكام السيطرة عليها باعتبارها آداه لبسط نفوذها ولإزالة التمايز الطبقين ولتحقيق مبدأ ديمقراطية التعلم، نجد دول أخرى كهولندا مثلا تتوسع في السماح لجهات ومنظمات وأفراد بافتتاح مدارس خاصة وإدارتها ضمن نوع معين من الرقابة عليها، أما الناس فمنهم من يرى أن التوسع في التعليم وشدة الإقبال عليها، أما الناس فمنهم من يرى أن التوسع في التعليم وشدة الإقبال عليه قد أثر في فعاليته في المدارس الحكومية، خاصة وأنه تعليم مجاني.

وفي البلاد العربية أنشأت مدارس خاصة مند بدايات القرن العشرين، حيث أرتبط ذلك بنظام الامتيازات المعطى للدول الأجنبية في أواخر عهد العثمانية مما أدى إلى تنافس تلك الدول في إنشاء المدارس خدمة لأغراضها البشرية، وبعد انهيار الدولة العثمانية واستعمار البلاد العربية من قبل

الأوروبيين، منح المستعمرون تسهيلات إضافية لبعضهم البعض، فازدادت بذلك المدارس الخاصة وقد احتضنت تلك المدارس بشكل خاص أبناء الأغنياء وذوي الجاه السياسي.

أن التوسع في التعليم الخاص ليس عمل مصفى سائغا للشاربين، إذ أنه قد يفضى إلى مشاكل اجتماعية وثقافية ليس موضعها هذه الدراسة وإلى تراجع الثقة بالتعليم الحكومي، وتحول دور الوالدين من مواطنين يهمهم مجتمعهم ويسعون إلى تحسين الخدمات المقدمة لأفراده إلى مستهلكين يبحثون في السوق عما يحقق لهم مصالحهم.

وجاء في تقرير لليونسكو(جوري 1979) أنه ما يزال إسهام التعليم الخاص في توسع التعليم أحد البدائل المعتمدة للتوسع في التعليم في عدد كبير من البلدان، ولا بد من ضرورة مراقبة هذا التعليم الخاص مراقبة أفضل، لا من أجل تجويده والتوسع فيه فحسب، بل كذلك من أجل ضمان حسن اندماجه في مجمل النظام التعليمي، فالتعليم الخاص مطالب بأن يسهم في إزالة الفوارق في فرص التعليم، بصورة تدريجية وفي إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي رسمتها الحكومة.

الفصل الأول:

مشكلة الدراسة وأهميتها

الإشكالية:

اتجاهات الوالدين نحو تدريس الأبناء في المدارس الخاصة و العمومية.

تعتبر المدرسة نظام اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به. فالمدرسة هي واحدة من المنظمات الاجتماعية التي انشأها المجتمع لتقابل حاجة أو اكثر من حاجاته الأساسية ، سواء كانت حاجات تربوية أو نفسية، عجزت الأسرة أن تؤديها ، خاصة بعد ان تعقدت الحياة وكثرة المعارف والخبرات الإنسانية، وأصبحت الأسرة غير قادرة على استيعاب هذه المعارف، وبالتالي لم تعد قادرة على تبسيطها وترتيبيها ثم نقلها وتوصيلها إلى الأبناء بعد ذلك. لذلك كانت المدرسة ضرورة اجتماعية لتكمل دور الأسرة وتحل محل الأسرة في بعض الوظائف التي عجزت عنها، لذلك تعتبر المدرسة اداة صناعية غير طبيعية أذا قورنت بالمنزل، ولكنها أداة ناجحة لتربية الناشئين باعتبارها منظمة متخصصة في توجيه حياة الناشئين.

وفي ذلك يؤكد البعض أن المدرسة لا تقتصر عملها على إعداد الجيل الصغير للاشتراك في حياة الجماعة والتكيف معها، ولكن أيضا هذا الإعداد يتضمن القدرة على تحديد هذه الحياة وتطعيمها بالدم الجديد، الذي يبعث فيها الحركة والنمو، وعلى هذا الاساس تستجيب المدرسة لهذا التغيير الاجتماعي وتحدياته، في المجتمع الذي تعيش فيه، وتعمل في نفس الوقت على أن تكون رائدة لهذا التغيير الاجتماعي، ومبشرة به، وموجهة له، عن طريق هذا الجيل الصغير الذي تعده و تنشئه .

وهكذا يتضح أن المدرسة بهذا المعنى لا توجد في المجتمع جذافا، بل أوجدتها الحاجة الملحة إلى الحفاظ على مقومات الحياة الإنسانية ومكونات الحضارة التي يعيشها الناس، وما توصل إليه الإنسان من أساليب التقدم، وما عرفه من الاشكاليات العلمية و ما مارسه من انماط سلوكية، وما توصل إليه من ألوان المعرفة والخبرة، وهكذا اصبحت المدرسة ضرورة لأي مجتمع فهي تمثل نقطة التقاء لعدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة والمعقدة، هذه العلاقات هي التي تساعد على تحقيق آمال وأهداف المجتمع. (محمد سيد فهمي، 2013.)

إننا ميالون إلى النظر إلى المدرسة من وجهة نظر فردية بوصفها شيئا بين المعلم والوالدين لأن أكثر ما يثير اهتمامنا، هو التقدم الذي يحرزه طفل من معارفنا في نموه الجسدي الاعتباري وتقدمه إلى القدرة على القراءة والكتابة، والحساب، ومعلوماته في الجغرافيا، والتاريخ وتحسن طباعه وعاداته في التهيؤ والاستعداد للأشياء، و في النظام والمواكبة، فتمثل هذه المعايير تقيس عمل المدرسة ومع ذلك فإن مدى

نظريتنا هذه بحاجة إلى توسع، لأن ما يريده افضل والد لطفله يجب ان يستهدفه المجتمع لكل اطفاله، وأي نموذج آخر لمدرستنا غبر هذا يكون ناقصا وغير مقبولا، ولو انه طبق لحكم ديمقراطيتنا فكل ما انجز المجتمع لنفسه قد وضع رصيد لأعضائه في المستقبل، والمجتمع يأمل أن يحقق أفضل الآراء عن نفسه خلال الامكانيات الجديدة، ولا يمكن للمجتمع أن يكون صادقا في تسييره للنمو التام لجميع الافراد الذين يؤلفون ذلك المجتمع، وليس في هذا التوجيه الذاتي الذي قدمناه شيء يعتبر مهما كالمدرسة (جون ديوي) .

وقد تبين من الابحاث التي أجريت أن الوسط الأسري وما يعمله من إرث ثقافي، يؤثر على الأبناء من خلال الرأسمال المادي والرمزي، والثقافي الذي يملكه، وكذا من خلال الاساليب التربوية، التي تختلف باختلاف الأوساط الاجتماعية، والاقتصادية، والتي لها علاقة بمستويات التحصيل الدراس. (عائشة بورغدة 2008).

ويتم تحديد العامل الاقتصادي للأسرة بمستوى الدخل المادي الحاصل ويقاس من خلال الرواتب الشهرية، أو الدخول السنوية التي يتقاضاها أفراد الأسرة، وغالبا ما تحسب نسبة الدخل بتقسيم الدخول المادية على عدد الأفراد، ويقاس المستوى الاقتصادي أحيانا بقياس مستوى ممتلكات الأسرة، وتبين الدراسات الجديدة أن الوضع الاقتصادي للأسرة يرتبط مباشرة بحاجات التعلم والتربية، فالأسرة التي تستطيع أن تضمن لأبنائها حاجاتهم المادية بشكل جيد من غداء وكتب واجهزة، وحاسوب نستطيع أن تضمن من حيث المبدأ الشروط الموضوعية لنشأة اجتماعية سليمة وعلى العكس من ذلك فإن الأسرة التي تستطيع أن تضع لأفرادها هذه الحاجات الأساسية لن تستطيع أن تقدم للطفل إمكانيات وافرة لتحصيل علمي أو معرفي متكافئ.

ومن المميزات العامة لتطور المجتمع الجزائري مند الاستقلال حدوث تغيرات في كافة جوانب الحياة، منها التغيرات الاجتماعية التي مست الأسرة، خاصة تلك المتعلقة بخروج المرأة الجزائرية إلى سوق العمل، ويظهر ذلك في مجالات كثيرة مثل التعليم، الطب والصحافة.(الطاهر منادي 1985).

فقد استطاعت المرأة تحقيق تقدم ملحوظ في المشاركة في الحياة العامة، وإظهار دورها في المجتمع من خلال خروجها إلى ميدان العمل، ومشاركتها في الإنتاج، حيث أكسبها ذلك قيمة في المجتمع كفرد مستقل له كيانه، ودوره الفعال في التنمية هذه الاستقلالية خلقت نوعا من الاحساس الذي أصبح

جديدا على المرأة خاصة في البلدان العربية كون الدخل الذي تتحصل عليه من عملها أصبح أساسيا في عملية الإنفاق، هذا الإحساس تمثل في محاولتها لفرض رأيها داخل الأسرة باعتبارها عضو مهم في تسيير اقتصادها.(سناء الخولي 1983).

مع مرور الزمن واقبال العرب على التعليم بشكل لافت وبالتوازي مع ارتفاع معتبر للكثافة السكانية، أصبح هناك ضغط شديد على المدارس العمومية التي أصبحت تجد صعوبة جمة في تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم وهو ما انعكس لاحقا على نوعيته وجودته.

أدى هذا الوضع إلى تبلور حاجة ملحة لفتح التعليم أمام المبادرات الخاصة للمساهمة في تحسيس جودة التعليم وتخفيف العبء المادي على الحكومات العربية، نع تفاوت بين هاته الحكومات في ذلك، فهناك من خطى خطوات متقدمة في هذا المجال، وهناك من انطلق بحذر وبطئ على غرار الجزائر فقد أصبح التعليم ضرورة ملحة للرفع من مستوى التعليم أولا وخفيف الحمل على المدرسة العمومية المنهكة بفعل التدفق الهائل لطلبة التعليم والمعرفة.

لقد أصبح التعليم الخاص واقعا معيشا في أغلب الدول العربية مثل الجزائر التي فتحت الباب في اطار اصلاح المنظومة التربوية لإنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم (الملتقى الدولي: التعليم الخاص في الجزائر والعالم العربي، فلسفته، عوائقه، حدوده، 26-2017/11/27.)

و من هنا نطرح التساؤل الرئيسي وما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات الوالدين في اختيار المدرسة المناسبة (العامة والخاصة لأبنائهم)؟

الفرضيات:

- للوالدين اتجاهات سلبية نحوى تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة.
- فرعية 1
- لا يفضل الوالدين المدرسة الخاصة لضعف ادائها.
- لا يفضل الوالدين المدرسة الخاصة لصورة المجتمع السلبية حولها.
- لا يفضل الوالدين المدارس الخاصة بسبب كلفتها .

أهمية الدراسة:

مما هو معروف أن كل دراسة أهمية معينة ونعتقد أن أهمية هذه الدراسة تكمن في النقاط التالية:

- معرفة دور الأولياء في توجيه أبنائهم للمدارس الخاصة.
- معرفة أهمية المدرسة الخاصة في الرفع من مستوى التحصيل.
- معرفة الفئات التي تهتم بتوجيه أبنائها نحوى المدارس الخاصة.

معرفة مدى أهمية المدارس الخاصة في وقتنا هذا.

أهداف الدراسة:

يشمل الهدف الأسمى للراسة في إبراز دور الأسرة في توجيه أبنائها نحو المدارس الخاصة والعمومية وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف هي:

(1)معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على اتجاهات الوالدين في اختيار المدرسة المناسبة لأبنائها.

(2)معرفة مدى تأثير المتغيرات الاجتماعية على اتجاهات الوالدين في اختيار المدرسة المناسبة لأبنائها.

(3)الإجابة على التساؤلات المطروحة في اشكالية الدراسة.

(4)التحقيق من مدى صدق فرضيات الدراسة.

(5)محاولة التوصل إلى المعلومات والبيانات ونتائج الدراسة.

التعاريف :

تعريف المدرسة: لغة : مصدر و مشتقة من الفعل الثلاثي درس الشيء يعني جزأه ، و درس الكتاب يعني كرر قراءته ليحفظه و يفهمه و درس الدرس يعني جزأ الدرس ليسهل تعلمه على الأجزاء.(mawdoo3,com)

تعرف المدرسة على أنها المؤسسة المسؤولة رسميا و المتخصصة و المؤهلة علميا و تعليميا لتأهيل و تمكين و تنمية و رعاية المسؤولية الاجتماعية عند أبنائها عمليات التعليم و التعلم التي تتم في المدرسة عمليات اجتماعية لأنها تدور في سياق تفاعل اجتماعي.(أبو الحسن ،2011ص11).

المدرسة الخاصة :

هي كل معهد للتربية و التعليم ،يرأسه أو يقوم بشؤونه أفراد أو جمعيات أو هيئات دينية و هي تتعاطى الشأن التربوي ،فتعد الطلاب لنيل الشهادات العالية متبعة بذلك مناهج وزارة التربية الوطنية ،وهذه الاخيرة تعترف بالشهادات التي تقدمها المدارس الخاصة لطلابها في حال فازوا في الامتحانات الرسمية التي تجريها وزارة التربية في نهاية المرحلة التأسيسية أو المرحلة الثانوية . (جرجس مشال جرجس،2005ص462).

التعاريف الاجرائية

المدارس الخاصة:

هي مدارس تابعة لهيئات أهلية أو جمعيات خيرية محلية أو أجنبية أو أفراد من القطاع الخاص ويتولون الإنفاق على أموالهم أو من نشاط الأقساط المدرسية أو من الهبات والتبرعات المرتبطة بها وإدارتها و الإشراف عليها.

المدارس الحكومية:

هي مدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم تحويل و إدارة و إشراف أو التي تديرها أية وزارة أو سلطة حكومية نحو وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أو وزارة العمل.

المستوى الثقافي:

أعلى مستوى تعليم رسمي حاصل عليه الوالدان والذي حددته الدراسة بأربعة مستويات الثانوية العامة فما دون ذلك، أو ديبلوم كلية أو بكالوريا أو فوق البكالوريا.

المستوى الاجتماعي الوالدين:

المكانة الاجتماعية للوالدين والتي حددتها الدراسة بناء على مهنة الوالدين.

المستوى الاقتصادي للوالدين:

الحالة الاقتصادية للوالدين والتي حددتها الدراسة بناء على مستوى دخل الأسرة الشهري.

حدود الدراسة:

تم تطبيق الدراسة في بعض مؤسسات تربوية بولاية جيجل واجدة بمنطقة حراثن بن عياد مسعود وأخرى ببلدية بن ياجيس الإخوة طالب مع اختيار عينة من أفراد المجتمع المتمثلة في الآباء فقط.

طبقت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 09 ماي 2018 إلى غاية 12 ماي 2018 حيث تم توزيع الاستبيانات على الأساتذة في هذه الفترة واسترجاعها في فترات متباعدة عن بعضها.

اكتفت هذه الدراسة بتوجه الآباء نحو تدريس الأبناء بالمدارس الخاصة والعمومية فقط. طبقت هذه الدراسة مع أساتذة المرحلة الابتدائية.

اعتمدت هذه الدراسة على المتطلبات التخطيطية التنظيمية والمادية مع إدارة الوقت خاصة لأنه ضروري.

خلاصة :

و في الأخير نلخص الى أهمية الاطار المنهجي للدراسة ، لأنه هو الذي يحدد لنا طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ، و ذلك بفضل تحديد المنهج المتبع و تحديد المفاهيم المنطلق منها ، و هكذا يعتبر كخطوة أساسية لا يمكن تجاوزها في أي بحث علمي .

الفصل الثاني:

الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني: الأدب النظري و الدراسات السابقة ذات الصلة

تمهيد :

يعتبر التعليم في الجزائر من أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي سواء من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم سنويا أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يظمها القطاه.

فالأسرة الجزائرية تنظر إلى التعلم على أنه أساس الانفتاح الثقافي و الاقتصادي لها و لا يكون ذلك إلا من خلال وجود بيئة تربوية سليمة تساعد على التعلم.

أ- التحولات الديمغرافية و علاقتها بالاتجاهات الحديثة نحو التعلم:

1- الأسرة الجزائرية و الوضع الاجتماعي:

شهد المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية عديدة نذكر منها:

- نشاء نسائي متزايد.
- تمدرس مكثف وخاصة بالنسبة للنساء.
- نسبة أمية متناقصة.
- عملية تمدن سريعة.

وفيما يلي تفصيل كل هذه المحاور:

1-1- العمل النسائي: عرف العمل النسائي تطورات هامة في السنوات الأخيرة من ناحية الكم ومن ناحية الخصائص/ بحيث أنه يشهد منحى تصاعديا، فقد انتقل من 12.89% سنة 2000 إلى 14.18% سنة 2001 فـ 18% سنة 2015 (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ،2006) أما من حيث الخصائص فيتمثل في:

لم يعد الزواج أو الأمومة يشكل عائق أمام عملهن، فقد قدرت نسبة النساء المتزوجات في 2003 بـ 44.2% (Djekboob . A. Saoudi،2005)، بينما كان في سنة 1989 يمثلن 33.1% و 52.42% في سنة 1996 (H khalboun, et M, kouidri,1999).

إن النساء العاملات الحائزات على شهادة جامعية أكثر من الرجال، أذا بلغت نسبتهن 25.7% مقابل 8.1% للرجال، ونفس الأمر بالنسبة للحائزات على المستوى الثانوي اللواتي وصلت نسبتهن 29.6% امرأة مقابل 20.2% للرجال.

ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التربية والتعليم 49.62% في 2000 والصحة 58% والصيدلية 74%. أما القطاعات التي أصبحت تستقطب النساء فهي التجارة والخدمات بنسبة 27.3% ثم قطع الفلاحة بنسبة 22.3%.

تزيد في عدد النساء اللواتي يطلبن القروض المصغرة لإنشاء شركات خاصة فبعدها كان في 1999 يمثل 19.89% ارتفع في سنة 2001 إلى 26.59% لتصل إلى 33.90% سنة 2002 (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ،2006).

1-2- التمدرس: اتجهت السياسة التي اتبعتها الجزائر إلى تعميم التعليم، بل إنها جعلته حقا لكل الأطفال، فالمادة 53 من الدستور تنص على أن الحق في التعليم مضمون. كما أن التعليم مجاني في جميع المستويات وإجباري في الطورين الابتدائي والمتوسط وبفضل هذه العناية فإن نسبة التمدرس للأطفال ما بين 6سنوات و 16سنة قدرت بـ 98.4% ذكور مقابل 93.4% اناث والطور الثانوي (16-19سنة) بلغت النسبة الإجمالية للتمدرس 38.7% في سنة 2005.(علي أسعد وطفة ،2004،ص 145)

لقد تضاعف عدد التلاميذ الذين تم استقبالهم في التعليم الابتدائي أكثر من 6 مرات من سنة 1962 إلى سنة 2005، كما تحسنت نسبة التأطير التربوي بحيث انخفض عدد التلاميذ لكل معلم من 39 إلى 25.44 (1980-1981)، وعدد التلاميذ في كل قسم من 35 إلى 30 (2004-2005)، وعلى مستوى التعليم المتوسط تسارع تطور نوعية التأطير التربوي تسارعا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة متنقلة من 27 تلميذ للمعلم الواحد خلال 1970-1980 إلى 20.4 تلميذ لكل معلم في نهاية الفترة الدراسية في الفترة 2004-2005.

أما التعليم الثانوي فإنه شهد تطورا مذهلا مند بداية الثمانينات، وارتفعت نسبة التأطير من 20.25 سنة 1980-1981 إلى 18.68 لكل أستاذ سنة 2004-2005.(الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ،2008-2015).

وتظهر لنا الاحصائيات التطور الكمي في المجال التعليمي وانحسار الفروق بين الجنسين في هذا الميدان، رغم النقائص التي تعاني منها قطاع التعليم.

1-3- الأمية: انخفضت الأمية بشكل ملحوظ من 85% سنة 1962 إلى 74.6% سنة 1966 ف 31.9 سنة 1998 ثم 26.5% سنة 2002، وبلغت في 2007 23% . (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ،2007).

لكن رغم المجهودات التي بذلت في مجال التمدرس والتي ساهمت في خفض النسبة الوطنية للأمية بشكل محسوس، إلا أن الفوارق تبقى عالية بين الجنسين، و في الوسط الريفي والحضري.(المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي،2004،ص67).

1-4- التمدن: لقد تغير المجتمع الجزائري تغيرا عميقا، مند الاستقلال وهذا مع تمدن أغلبية السكان بحيث أن نسبة سكان المدن ارتفعت من 22.3% سنة 1955 إلى 39.5% سنة 1970. وهي الآن تقدر بنسبة 60.1 سنة 2000، (mokaddem,op ,cit,p84). ويتبقى التمدن هو المؤشر الأكثر أهمية ضمن مجموع التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري مند الاستقلال، بحيث يميل مند ثلاثين سنة لأن يصبح مجتمعا متمدنا، مجتمعا مستهلكا، مجتمعا يسوده التفاوت الاجتماعي ومجتمعا شبابيا. (boutefnouche ,op,cit p24).

2- الأسرة الجزائرية والمستوى الاقتصادي:

لقد مرت الجزائر بفترتين زمنيتين تتماشيان مع مرحلتين مختلفتين التوجه الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي، واكتب كل فترة العديد من المظاهر نلخصها كالآتي:

الفترة الأولى: تركزت السياسة التنموية الجزائرية حول القطاعات الاجتماعية، فسياسة التصنيع التي باشرتها الجزائر في بداية السبعينات تمحورت على تكثيف الاستثمارات التنموية المتوالية تهدف إلى خلق مناصب عمل كثيرة وبالخاصة في بعض القطاعات المنتجة. والاهتمام الذي أولى إلى هذه القطاعات

كان يشمل استجابة لانشغال يتمثل في تغطية كافة الحاجيات الاجتماعية الأساسية، هذه الحاجيات التي لم تتوقف عن الازدياد بسبب النسبة المرتفعة للنمو الديموغرافي.

وقد سمحت الجهود المبذولة خلال هذه الفترة، بالتقليل بشكل محسوس من نسبة البطالة التي انتقلت من 31% سنة 1966 إلى 18% سنة 1980. (rapport national sur le développement ,1999).

كما أدت الاستثمارات التي تم اقرارها خلال هذه الفترة إلى خلق 140000 منصب عمل جديد، أي بنسبة زيادة وصلت 4.2% سنويا بالنسبة إلى المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، مما تسبب في تدني نسبة البطالة إلى أضعف مستوى لها 8.7% سنة 1984،(A mokaddeem 2001) ويتركز القسم الأعظم من مناصب العمل هذه في القطاعات الاجتماعية وبخاصة في كل من قطاعات الصحة والسكن و التربية والتكوين.

الفترة الثانية: عرفت هذه الفترة إعادة توجيه للسياسة التنموية الجزائرية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي بدأت تضرب البلاد ابتداء من سنة 1986 والتي كانت المتسبب الرئيسي فيها انخفاض سعر البترول.

وتتمثل هذه الفترة في انتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق الذي فرضته ظروف الأزمة التي اندلعت في منتصف الثمانينات، هذه الأزمة التي تميزت بـ:

- الصعوبات المتعددة على مستوى الاقتصاد.
- الاختلالات في الميزانية.
- النمو الاقتصادي السلبي.

وقد دفعت الأزمة هذه السلطات العمومية الجزائرية، بعد الاصلاحات الاقتصادية التي تم مباشرتها ابتداء من سنة 1988 إلى عقد اتفاق سنة 1994 مع المؤسسات المالية والنقدية العالمية حول برنامج اعادة الهيكلة، وكان هذا من أجل الوصول إلى استقرار على مستوى الاقتصادي الكلي. وكان من بين الإجراءات التي طالب بها هذا البرنامج:

- تحقيق التوازن بين النفقات والايرادات العمومية.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي.

وإذا كان برنامج إعادة الهيكلة قد أعطى نتائج مرضية فيما يخص التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن البطالة بقيت هي المظهر الأكثر إثارة للقلق في هذا البرنامج.

إن الانخفاض الكبير في عدد مناصب العمل، مقارنة بالفترات الزمنية السابقة، أدى إلى تدهور القدرة على تمويل الآلة الاقتصادية للدولة وتسبب، نتيجة لذلك، في انعدام الاستثمارات.

إن غياب الاستثمارات الجديدة الذي أحدثه هذا التقليل في القدرات التمويلية، مضافا إليه تسريح العمال من جراء إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي الذي كان يعتبر مند طويلة هو الموفر الأساسي لمناصب العمل، قد أسهم بشكل كبير في تزايد البطالة التي لم تفتأ نسبتها مرتفع من سنة إلى أخرى خلال الفترة فيما بين 1990إلى 1999 فحسب المعطيات التي تنشرها الديوان الوطني للإحصاء سنة 1999 انتقلت من 9.7% سنة 1985 إلى 18.1% سنة 1989 فـ 19.7% سنة 1990 إلى 28% سنة 1999. كما أن وتيرة إحداث مناصب عمل جديدة كانت ضعيفة جدا، وخاصة خلال الفترة 1990-1994 حيث لم يتم استحداث سوى 50000 منصب عمل جديد كل سنة وهذا مقابل طلب عام يتراوح بين مليونين ومليونين ونصف طلب عمل بالإضافة إلى طلبات عمل سنوية جديدة تقدر بـ 500000 إلى 600000 كل سنة. (ibid ,p,p37-38).

تعليم الفرد الجزائري في ضوء ثقافة العولمة:

إن التعليم كمفهوم وبعد لا يعني محو الأمية لأن فهوم هذه الأخيرة هو معرفة القراءة و الكتابة، بينما يهدف التعليم إلى وعي هذه المعرفة، ويتم ذلك من خلال تنويع مواضيع القراءة وتحليلها تحليلا كاملا، إلى جانب تكريس أساليب الكتابة و أهدافها.

و عليه فالتعليم هو وسيلة أو أداة تفتيق الأدهان وتخصيب و فتح الآفاق نحو المستقبل معتمدا على مرتكزات تتمثل في قواعد وأسس فكرية لوعي المستقبل المنشود، ولتحقيق ذلك يعتمد على ميكانيزمات متمثلة في الدعائم العلمية، وعليه فإن عملية التجديد والانطلاق لا يمكنها الاعتماد على المرتكزات السابقة.

وإذا كانت العولمة تقوم على أساس التغيير فلا بد أن نعرف الوسائل المتاحة للتغيير والبيئة المناسبة لذلك، وخاصة في النظام التربوي الذي يلزم الإعداد له بشريا، و برنامجيا و منهجيا ، و أوضح

أكثر لأقول أن العملية التربوية تعتمد على ركائز أساسية: التلميذ، المعلم، والكتاب المدرسي، ضف إلى ذلك مكونات أخرى مساعدة (كالبيئة التربوية، والتسهيلات التربوية ، و إعداد المعلم وتكنولوجيا التعليم الحديث) ، وهذا تحد لا بد من مجابهته مع المحافظة على قيم المدرسة الجزائرية.

للإشارة فإن مسألة النظام التربوي في الجزائر في العشرية الأخيرة أثارت اهتمام وانشغال كل المؤسسات وكل أفراد المجتمع، و أوليتها رعاية خاصة، وتتجه المقاربات المختلفة الحالية إليها إلى مشاركة مختلف الشركاء الاجتماعيين، وتحديد النظام التربوي من عدة قيود والسعي إلى ادخال تغييرات عميقة، وإخراج المنظومة من أزمتها. إن السعي إلى إحداث التغيير عبر عنه السيد الطاهر قاسي عبر القول "هذا النظام يصبح مشروع مجتمع بأكمله، لأن المدرسة تمثل العمود الفقري في تكوين الفرد الجزائري، ليجابه تحديات ورهانات الحاضر والمستقبل، ومن تم إيجاد جيل قوي في بنيته و أخلاقه ويعتز بأمته ووطنه، وقيمه، والمحافظة على الانجازات. وعليه فإن إصلاح للمنظومة التربوية يجب أن يخضع للواقعية قبل كل شيء، فالمرحلة القادمة ستكتسي أهمية بالغة لما تحمله من توجهات في مجال الإعداد لنظام تربوي يعتمد على استراتيجية تأخذ في الحسبان جانب التكييف مع المعطيات والمتغيرات، وهذا ما يتم له فعلا بإصلاح التعليم الابتدائي والمتوسط، التي يجب أن تخضع للواقعية وتعتمد على التفكير الاستراتيجي المشار إليه أعلاه، إن تقليص سنوات التمدرس في الابتدائي وإدماجها في المتوسط وتغيير الكتب المدرسية وتكيفها مع مناهج التدريس، نفذ لبنات جديدة أولى يجب أن تدخل ضمن مشروع مجتمعي كبير، لن يتم تحقيقه إلا بالعمل لبلوغ مرحلة متقدمة من التكوين وإعادة تأهيل لإطار معرفيا وأسلوبا ومنهجا. وهذا لمجابهة العملية التعليمية، وهنا تطرح مسألة الحوافز والإمكانيات كأحد الشروط الكبرى للنجاح سواء بالنسبة للمعلم أو التلميذ، فالعمل يقوم على جميع الأصعدة من خلال تغيير المناهج الدراسية المتبعة، و إدخال تكنلوجيا المعلومات كأدوات تربوية جديدة و الطرائق المبتكرة في برنامج التكوين". (علي بوعناق ،1999).

أن النظام التربوي التعليمي سيتأثر مستقبلا بالعولمة وهنا يتم التأكيد على أن منظومة التعليم لها علاقة وطيدة بالمعرفة العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسيكون الفرد ملزما على التدريس مواد تعليمية لأن الضرورة تقتضي منه ذلك (اللغات، الإعلام الآلي والأنترنت) وأمام هذا التحد الذي فرضته العولمة فإن الإشارة إلى اشكال، لا بد أن يطرح فلا أد يذكر أهمية تعلم اللغات الأجنبية في الماضي والحاضر، فكلما تعلمنا لغة قوم تمكنا من علمهم ونلنا من تجربتهم وتفتحنا على ثقافتهم وأمنا

شرهم، إلا أم المعضلة لدينا تكمن في أن القائمين على شؤون التربية عوض أن يعيروا النظر في منهجية تعلم اللغة الأجنبية أو غيرها من المواد التعليمية، ظنوا أن رفع الحجم الساعي المخصص لها في مؤسساتنا التربوية هو الحل الأمثل وسيزيل العقدة، وهم مخطئون في ذلك التصور أو الرؤية الضيقة وسيحكم المستقبل في ظل تأثيرات العولمة على هذه السياسة المتبعة والترقيعية في بعض الأحيان ، لا تمثل سوى هروبا إلى الأمام في زمن يسيطر فيه الفكر الاستراتيجي على التنمية الانسانية. (نادر فرجاني ،2001).

نظرة الأسرة الجزائرية الحديثة للتعليم:

إن علاقة الأسرة بالمدرسة دائما باضطراد مع مراحل تعلم الأبناء، أي أن هذه الثقة تكون في المرحلة الابتدائية في أعلى مستوى لها، ثم تتراجع في المراحل اللاحقة (المتوسطة والثانوية)، وذلك لأن العائلات أصبحت تخشى البطالة، العنف، والمخدرات ...الخ، ولد هذا القلق لدى العائلة المزيد من الاهتمام بالمدرسة، مما جعل هذه العلاقة بين العائلة والأسرة موضع دراسة، خصوصا في التسعينات في فرنسا (بعدما صدر قانون التوجيه المدرسي).

أما في أمريكا فكان التنافس (الحرب الباردة) بين أمريكا والاتحاد السوفياتي خصوصا بعد إطلاق هذا الأخير أول قمر صناعي سنة 1957، وكذلك سنة 1980 نتيجة التنافس مع اليابان في الجانب الصناعي، مما ولد الاهتمام بالعمل المنزلي، وبالتالي ظهور علاقة مضطربة بين الأسرة والمدرسة لذا نجد عدة انتقاضات لفرض سياسة العمل الخارجي (الواجبات المنزلية) من طرف الهيئة الوصية.

أما عندنا فإن العلاقة بين الأسرة والمدرسة تحتاج إلى دراسة معمقة بالرغم من ذلك، فلا يمنع منن إعطاء لمحة وجيزة عن هذه العلاقة تحت ضوء العمل الخارجي للتلميذ.

فأصبحت الدروس الخصوصية من الحاجيات الأساسية لتعلم التلميذ حسب ما يراه الآباء، خصوصا في السنوات التي تختتم بامتحان فاصل سواء في الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي. ولكن الآثار السلبية التي تلحق بالتلميذ من الجانب النفسي والفيزيولوجي من حيث طريقة التقدم بها، والمحتوى الذي يقدمه له، والظروف التي تتم العملية من خلالها، أصبح من الضروري التدخل السريع لإنقاذ التلميذ والطالب، خصوصا في المرحلة الابتدائية، حيث كل التقارير العلمية تشير إلى عدم جدوى الدروس الاضافية

للتلاميذ في السنوات الثلاث الأولى من الدراسة، على ألا تتجاوز نصف ساعة يوميا في السنوات الثلاثة الموالية.

أما الأسرة يجب توعية أفرادها بدورهم الهام في المستقبل أبنائهم، وأن المدرسة وحدها لا تكون قادرة على تحقيق الغايات والأهداف المرجوة، وليس توفير حصص إضافية بعد ساعات المدرسة كفيل برفع المستوى العلمي لأبنائهم، كما يجب التذكير دئما بأن التلميذ في الابتدائي يختلف عن ذلك الذي في المتوسط أو الثانوي من حيث الخصائص النفسية والبيولوجية والقدرات المختلفة.

ب- تعريف المدارس الخاصة:

تشمل جميع المؤسسات التربوية الأهلية والخاصة التي تتميز باستقلالها الإداري والمالي، ويضاف إلى ذلك أن هذه المدارس تحضي باستقلال نسبي كبير فيما يتعلق بسياستها التربوية وبرامجها التعليمية، وتكون هذه المداري تابعة لهيئات أهلية وجمعيات خيرية محلية أو أجنبية أو أفراد من القطاع الخاص يتولون الإنفاق عليها من أموالهم أو من الأقساط المدرسة أو من الهيبات والتبرعات المرتبطة بها وإدارتها والإشراف عليها. (عبد الله عبد الدائم، ،ص 602).

نشأة التعليم الخاص:

إن معظم الدول والمجتمعات تولي للتعليم أهمية كبيرة، تعميم التعليم لجميع الأطفال والسعي إلى محو الأمية وتعميم التعليم، حيث انتقل التعليم من إعداد المختص الماهر إلى تكوين أشخاص لديهم مهارات متطورة تجمع بين ثقافة عامة وشاملة بين تخصص دقيق ومهني متطور تجمع بين ثقافة عامة وشاملة وبين تخصص دقيق متطور، وهذا ما يرى Jean FOURASTIE في كتابة أمل القرن العشرين الكبير «إن تغيير وسائل الانتاج يملي على إعداد رأس المال البشري تغيرات مقابلات بحيث تتلاءم وسائل ذلك الإعداد مع الوسائل المحدثة في الانتاج »

إن التطور السريع الذي تعرفه المجالات العلمية والتجدد المستمر لوسائل الانتاج وما يستلزمه كل ذلك في إعداد الرأس المال البشري وبصفة عامة نجد الكثير من البلدان العربية عرفت تغيرات في نظامها السياسية التقليدية، واتجهت نحو نظم سياسة جديدة تتماشى مع روح العصر ومع مستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع وقد ابرزت هاته النظم دور التربية وأكدت أهميتها في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ونتج عن ذلك جو نفسي ملائم لنمو التربية عامة ولنمو بعض أنواع التربية بوجه خاص، الأمر الذي أدى إلى تدافع أكبر نحو التعليم، و إلى إحداث تغيرات أساسية في بيئة التربية ومحتواها الكيفي خاصة وأن الأنظمة التربوية العربية الرسمية والتي فقدت قدرتها على المناورة في عصر التجديد والحداثة، وبدأت تتحول تدريجيا إلى تكوينات جامدة أسرة للعقل وغبر قادرة على مجاراة التطور العلمي والتربوي والتكنولوجي الحادث في النسق التربوي العالمي وبهذا تحول التعليم العام بنزعته البيروقراطية وعدم قدرته على مواكبة التحولات المتسارعة والتجدد الذاتي إلى مؤسسات تربوية جامدة ومغلقة خارج السباق التاريخي غير قادرة على تحقيق متطلبات الأجيال في الحصول على ما تقتضيه حياتهم المعاصرة من متطلبات نفسية معرفية.

إن نشأت التعليم الخاص يترابط بالواقع الإشكالي للتربية و المجتمع برمته، فتاريخ التعليم الخاص في العالم العربي يرتبط بحقبة استعمارية تبشيرية ومازال في كثير من تجلياته يعزز ارتباطه الثقافي بمسارات ثقافية وتربوية مفارقة لمعطيات الهوية الثقافية في العالم العربي كما هو الحال على امتداد العالم الثالث .

لقد أنشأت المدارس الخاصة في العالم العربي مند بدايات القرن 20 حيث ارتبطت مدة المدارس واقعيا بنظام الامتيازات المقدمة للدول الغربية في أواخر عهد الدولة العثمانية حيث تنافست هذه الدول في مجال إنشاء المدارس الخاصة ووظيفتها في خدمة النزعة البشرية الدينية ذات الطابع الثقافي شكلت المدارس الخاصة البشرية الحاضن الأساسي للثقافة الاستعمارية ومنطلقا لبث الأيدولوجية الغربية استطاعت النهضة التربوية التي حققتها الحكومات العربية في ميدان التربية والتعليم في مجال مجانية التعليم وإلزاميته وديمقراطيته، أن تؤدي في البداية للحد من انتشار التعليم الخاص، ومع أهمية الإجراءات والتقدم الحكومي في مجال التعليم بقيت المدارس الخاصة تفرض حضورها ودورها في الحياة الاجتماعية رغم أنه يثير جدلا حول دورها الثقافي والخط الذي تلحقه بالهوية الثقافية في البلدان العربية والاسلامية، فمعظم المهتمين ينظرون إلي دورها في نشر ثقافة تتنافى والقيم الثقافية الوطنية الاسلامية بالإضافة إلى أنها تثير مسألة التمييز الاجتماعي (امنة عزت انس صالح ,2004ص24)

ظروف ظهور التعليم الخاص:

أن الجزائر مع بداية 1987 ومع بداية التقارير التربوية المعدة من قبل مفتش التربية والتي أكدت

انخفاض مستوى التعليمي والتربوي للمؤسسات التربوية خاصة انخفاض المستوى خصوصا في مجال اللغات الأجنبية، مما طرح فكرة إنشاء مدارس خاصة لتعليم اللغات إذ أنه لم تطرح مشكلة بخصوص اعتمادها من قبل الجهة الوصية بموجب قرار وزاري صادر في 1989، واستغلت الفكرة لميلاد المدارس الخاصة التي جاءت في ظروف تزامنت مع اشتداد موجة النقد الموجهة للأداء التعليمي في المدرسة العمومية وفي هذا الوقت ظهرت أول مدرسة خاصة في سرية تامة في تلمسان، تخصصت في التعليم الابتدائي في سنة 1989، مع العلم أن المادة الثانية من أمرية 16 أفريل 1976 التي تسمح فقط لرياض الأطفال المدارس التحضيرية والمداري القرآنية أن تستفيد من الرخص لتأسيس مدارس خاصة، فهذه المادة تمنع أي شخص أو جمعية أو شركة خاصة من فتح المؤسسات التعليمية في اي حال من الأحوال، وبعد نشر ملكية قريفو لكتابها "المدرسة الجزائرية ابن باديس إلى بافلوف " والتي تبنت المنهاج المتبعة في المدارس الخاصة ، وبعد أقل من سنة من ظهور اول مدرسة في تلمسان وصدور كتابها أعلنت السيدة "قريفو" رسميا قطيعتها مع النظام التربوي الحكومي وقررت اعتماد منهج تربوي خاص بها وفتحت أول مدرسة خاصة بها " بنادي الصنوبر" في أواخر 1991، ثم غيرت مكانها لتنقل إلى منطقة "بن عكنون" بالجزائر العاصمة رغم معارضة الجهات الرسمية لها وظهرت على الساحة التربوية مدرسة "قريفو الخضراء" ، لتنفيذ مشروعها وتحقيق أهدافها على أرض الواقع بالطرق والأساليب التي تقترحها لتظهر مدى صواب نظريتها على أرض الواقع، وعلمية منهاجيتها وبهذا استغلت تجربة "قريفو" لتكاثر وانتشار المدارس الخاصة والتي كان نشاطها سريا بعيدا عن السلطات المعنية معتمدة أسلوب وضع الجهات الوصية أمام الأمر الواقع وهذا ما أعلنه وزير التربية السيد " ط أبو بكر بن بوزيد" إثر اجتماع مجلس الحكومة في سبتمبر 1999 قائلا " لا أملك شيء ضد المدارس الخاصة، لكنها ممنوعة عندنا لأن القانون يمنع إنشاء مدارس خاصة".

واعتمدت في بداية الأمر على كل جمعيات ثقافية أو روضات أطفال أو حتى مؤسسات تكوينية، وهذا ما نصت عليه الجريدة الرسمية للتربية الوطنية، بأن تكون المبادرة بفتح مؤسسات التعليم التحضيري بعد الحصول على رخصت من الوزير المكلف بالتربية للهيئات العمومية، المكاتب والجمعيات المحلية والشركات الوطنية والمنظمات الجماهيرية باستثناء كل شخص أو جماعة أو شركة خاصة .

تعد هذه الإصلاحات الثانية من نوعها بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية في السبعينات، فإصلاح السبعينات أملته فترة ما بعد الاستقلال فكانت الأسبقية فيه لتأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها، فضلا عن ديمقراطية وانفتاحها على العلوم والتكنلوجية.

أما الإصلاح الجديد فأملته ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التب تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتفرضه أيضا تحديات عولمة الحياة في شيء المجالات المختلفة، وتميزه تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي بدأت في إحداث تغيير وسائل التعليم وأساليبه.

ثم إحداث اللجنة الوطنية للإصلاح بالمرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ماي 2000 وتعيين وتنصيب أعضائها من طرف رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة" حيث عرف هذا الإصلاح تحضيرات مكثفة قبل البدء في تجسيد ميدانيا في مطلع العام الدراسي 2005/2004.(جغدالي صليحة ،2017/2016ص 26).

المدرسة الخاصة في وزارة التربية والتعليم:

تقوم وزارة التربية والتعليم بحكم اختصاصها بمراقبة التعليم في المدارس الخاصة بشكل مباشر ومن خلال التنسيق المستمر، حيث تقوم الوزارة بإرسال مشرفين تربويين للمدارس الخاصة بصورة دائمة للاطلاع على أضاع العملية التعليمية وإعداد التقارير عن كل مدرسة بهدف متابعتها، كما تقوم الوزارة بوضع ملاحظتها على النشاطات اللامنهجية من خلال ملاحظات تقدمها للمدرسة حول الأنشطة، من جهة أخرى قامت وزارة التربية والتعليم بوضع قوانين خاصة بالمؤسسات التعليمية الخاصة، تحدد فيها الشروط الخاصة بالمنشأة والميادين والأمور القيمة والهندسة المثلى التي يراعي من خلالها المعايير التربوية والبيئية وكذلك كفاءات المدرسين وشروط الالتحاق، والرسوب والنجاح والعطل، كما حددت الشروط القانونية المتعلقة بالتراخيص واستيفائها قانونيا.

مؤسسات التربية والتعليم الخاص:

1. إنشاء اللجنة الولائية الخاصة:

تعتبر اللجنة الولائية الخاصة، هيكلا تنظيميا أساسيا لمختلف العمليات المتعلقة بإنشاء وفتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، وعليه، يطلب من مفتش أكاديمية ولاية الجزائر ومديري التربية للولايات تعيين أعضاء اللجنة الخاصة التابعين لقطاع التربية واستلام قائمة ممثلي القطاعات الأخرى المنصوص عليها في المادة 17 من المرسوم المذكور في المرجع، والذين يتم تعيينهم من طرف الولاة.

ترسل مفتشية أكاديمية الجزائر ومديريات التربية للولايات القائمة الكاملة لأعضاء اللجنة الخاصة إلى الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية قصد إصدار قرار إنشاء هذه اللجنة وذلك في أجل لا يتعدى 30 يوم بعد استلام هذا المنشور طبقا للمادة 18 من المرسوم المذكور في المرجع.

تقوم اللجنة الولائية بعد تنصيبها من طرف الوالي بإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه.

تسد أمانة اللجنة الخاصة إلى مصلحة الدراسة والامتحانات أو التنظيم التربوي بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو بمديريات التربية للولايات. (الأمر 09/03 المؤرخ في 13 أوت 2003، ، المتضمن تنظيم التربية والتكوين).

2. مراحل إنشاء المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم:

تخضع عملية إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاص إلى المواصفات الواردة في دفتر الشروط المتوفر لدى مصالح مفتشية أكاديمية ولاية الجزائر ومديريات التربية للولايات طبقا للقرار الوزاري المذمور في المرجع.

ونظرا لخصوصيات المؤسسات التعليمية، ينبغي تقديم ملفات الإنشاء إلى امانة اللجنة الولائية الخاصة بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو المديريات التربية للولاية المتواجدة بها المؤسسة الخاصة وذلك قبل نهاية شهر جانفي من كل سنة مع العلم أن الاعتماد يصلح ساري المفعول في الدخول المدرسي الموالي.

يقدم المؤسس ملف الإنشاء الذي بتضمن الوثائق التالية:

1- نسخة من دفتر الشروط موقعة من طرف المؤسس ومصادق عليها.

2- طلب إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاص، يحتوى على:

- بطاقة معلومات عن صاحب المشروع ومدير المؤسسة الخاصة، طبقا للنموذج المرفق رقم 1.

ترفق هذه البطاقة بالوثائق التالية:

- بالنسبة لصاحب المشروع:
  - نسخة مطابقة للقانون الأساسي إذا كانت للمؤسس صفة جمعية.
  - وثيقة تبين رأس المال ومصادر التمويل.
- شهادة الميلاد.
- شهادة السوابق العدلية.
- شهادة الجنسية الجزائرية.
- المؤهل العلمي.
- شهادة تثبت تجربة المعني في ميدان التربية والتكوين.
- شهادة طبية تثبت قدرته الجسدية والعقلية.

3- بطاقة المعلومات عن المؤسسة وفقا للنموذج المرفق رقم 2، وترفق هذه البطاقة بنسخة من عقد الملكية أو الكراء.

4- بطاقة وصفية للمحلات طبقا للنموذج المرفق رقم 3.

5- محتويات الأنشطة الاختيارية المراد القيام بها – إن وجدت-.

تسلم أمانة اللجنة الخاصة للمعني وصل استلام الملف بعد مراقبة دقيقة للوثائق.

تقوم اللجنة الولائية بدراسة الملفات المقدمة في أجل لا يتعدى 30 يوم.

في حالة القبول ترسل اللجنة الولائية الخاصة – بعد ابدا رأيها – الملفات إلى الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية، وفي حالة الرفض، ينبغي إبلاغ المؤسس كتابيا بالأسباب وإرسال نسخة من هذا الإشعار إلى الإدارة المركزية.

تتولى المصالح المركزية المعنية مراقبة الملفات و إنجاز قرارات الإنشاء للملفات المقبولة في الآجال المحددة.

يستلم المؤسس قرار الإنشاء أو إشعار بالرفض من امانة اللجنة الخاصة بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو بمديريات التربية للولايات حسب تواجد مؤسسة التربية والتعليم الخاصة.

- والجدير بالملاحظة في هذا المجال، أن إنشاء ملحقات المؤسسة الخاصة يخضع لنفس الإجراءات المعمول بها بالنسبة لإنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة.(القرار الوزاري رقم 30 المؤرخ في 2004/10/23 المتعلق بدفتر الشروط لإنشاء مؤسسات التربية و التعليم الخاص).

3.مراحل فتح مؤسسة التربية والتعليم الخاصة:

يخضع فتح المؤسسة الخاصة للتربية التعليم إلى زيارة ميدانية للمؤسسة، تقوم بها المصالح التقنية المؤهلة لمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو مديريات التربية للولايات والمتمثلة في مديرية الصحة، مديرية التعمير والبناء والسكن، ومصالح الحماية المدنية للولاية، وهذا من أجل معاينة المؤسسة الخاصة والوقوف على مدى توفر الظروف الملائمة لاستقبال التلاميذ، وتتم هذه العملية وفق الخطوات التالية:

- يقدم المؤسس طلبا إلى اللجنة الولائية لزيارة المؤسسة الخاصة بعد استلامه بقرار الإنشاء.
- تعد اللجنة المعنية تقريرا مفصلا عن مدى ملائمة الهيكل لمواصفات دفتر الشروط، طبقا للمادة 22 من المرسوم المذكور في المرجع.
- تبلغ اللجنة الولائية الخاصة المؤسس بالتحفظات – إن وجدت – في أجل لا يتعدى 8 أيام من تاريخ الزيارة.
- يرفع المؤسس التحفظات المسجلة في أجل لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الزيارة كأقصى أجل، وذلك بعد معاينة ميدانية من طرف اللجنة التقنية المؤهلة طبقا للمادة 22 من المرسوم المذكور في المرجع.
- تقوم اللجنة الولائية الخاصة بإشعار المصالح المركزية المعنية بالموافقة على فتح المؤسسة الخاصة أو بالرفض مع إبراز المبررات التي تؤدي إلى سحب رخصة قرار الإنشاء.

4.تمدرس التلاميذ:

من أجل المحافظة على تمدرس التلاميذ، يطلب من المؤسسات الخاصة أن تستقبل التلاميذ في بداية كل موسم دراسي.

- تمسك السجلات المتعلقة بتمدرس التلاميذ المنصوص عليها في دفتر الشروط.
- يتم تحويل التلاميذ من المؤسسة الخاصة إلى مؤسسة عمومية وفق الترتيبات التي يحددها قرار وزاري سنوافيكم به لاحقا.
- يخضع التلاميذ المتمدرسون في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم إلى نظامي التقويم والانتقال المعمول بهما في المؤسسات العمومية للتربية والتعليم على الأقل.
- تمنح للتلاميذ المتمدرسين في المؤسسات الخاصة شهادات مدرسية وفقا للنموذج المعد من طرف وزارة التربية الوطنية.
- يشارك التلاميذ المسجلون في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة في الامتحانات الرسمية التي تنظمها وزارة التربية الوطنية طبقا للقرار الذي سنوافيكم به لاحقا.

5. المراقبة البيداغوجية:

تقوم إدارة مؤسسة التربية والتعليم الخاصة بتقديم وضعية التلاميذ المسجلين وكذا التأطير التربوي إلى المصالح المعنية بمفتشية أكاديمية الجزائر أو مديريات التربية للولايات طبقا للرزنامة الإدارية.

تقوم المصلحة المعنية بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو مديريات التربية للولاية بدراسة الوضعيات المقدمة وإبداء الملاحظات – إن وجدت – .

تخضع مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إلى زيارات من طرف مفتشي التربية و التكوين لإدارة والمواد، ومفتشي التربية والتعليم الأساسي طبقا للقرار الوزاري الذي سيأتيكم لاحقا. وتسند هذه المهمة للمفتشين المعنيين حسب مقاطعاتهم التفتيشية.

يتم اعلام المفتشين من طرف مصالح مفتشية أكاديمية الجزائر ومديريات التربية بتواجد مؤسسات التربية والتعليم الخاصة في مقاطعتهم.

6.وضعية المؤسسات الخاصة الموجودة حاليا:

من أجل تسوية وضعية مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، الموجودة حاليا في بعض الولايات، يطلب من مصالح أكاديمية ولاية الجزائر ومديريات التربية للولايات القيام التدابير التالية:

- دعوة أصحاب المؤسسات الخاصة إلى التقرب من المصالح المعنية بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو مديريات التربية للولايات، قصد التصريح بوجود مؤسساتهم، وتقديم المعلومات المتعلقة بها.
- تسليم وصل التصريح بالرغبة للمعني تحدد فيه الفترة المتاحة لتمكينه من الامتثال للبنود الواردة في دفتر الشروط، كما تسلم له الوثائق المتعلقة بإنشاء وفتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

هذا ويجب إشعار المعنى بضرورة احترام الآجال المحددة لتسوية وضعيته.

- إرسال كشف حوصلي إلى الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية يبين وضعية المؤسسات التي صرح أصحابها برغبتهم في تسويتها، مدعمة برأي اللجنة الولائية وملاحظاتها بشأن كل ملف.
- استلام الملفات التي تستوفي شروط الإنشاء قصد دراستها وإبداء الرأي فيها من طرف اللجنة الولائية الخاصة.
- و في الأخير، أطلب منكم إيلاء هذه العملية العناية اللازمة والسهر على حسن التطبيق الصارم للنصوص الرسمية المتعلقة بها لتحقيق الأهداف التربوية المرجوة، وموافاتي بكل الصعوبات التي قد تعترض سير العملية.(المرسوم رقم: 90/04 المؤرخ في 24 مارس 2004، المحدد شروط إنشاء وفتح ومراقبة مؤسسات التربية والتعليم الخاصة).

ج- المدارس الحكومية:

جدول خارجي يبين لنا الفرق بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية في عدة مجالات:

المجال	المدارس الخاصة	المدارس الحكومية	ملاحظات فروقيه
القوانين الداخلية (المسيرة) المحور 1	تسيير المدارس الخاصة وفق قانون داخلي رقم 30 المؤرخ في 2004/10/23	تسير المدارس الحكومية وفق قانون داخلي رقم 76/35 المؤرخ في 1976/04/16	نظام التسيير بينهما متشابه يخضعان جميعا لنفس القوانين التنظيمية المعمول بها.

الموارد المالية	معظمها من الاشتراكات لأولياء التلاميذ	مجانية	تختلف اشتراكات الأولياء في المدارس الخاصة
الموارد المالية	-مكلفة. - بها وسائل متطورة.	-غير مكلفة. -وسائل قليلة.	-المدارس الخاصة أكثر كلفة من الحكومية. -المدارس الخاصة مكلفة.
نظرة المجتمع	-نظرة سلبية لها من طرف المجتمع لدى بعض الفئات. -لتحقيق الأرباح. -علاقة وطيدة مع المدرسة.	-نظرة حسنة. -ليس لها ربح مادي. -نتافر العلاقة بين المدرسة والأولياء.	-اختلاف وجهات النظر حولها. -نوع العلاقة بين الاولياء والمدرسة.
مستوى الأداء	-النشاطات التعليمية أثرى من الحكومية. -نجاح التلاميذ بنسبة كبيرة. -دقة المنهاج التعليمي. -الوقت المعطى لحل التمارين كافي. -التركيز كبير.	-النشاطات التعليمية أقل ثراء. -نجاح التلاميذ بنسبة قليلة. -عدم دقة المنهاج التعليمي. -الوقت المعطى لحل التمارين غير كافي. -التركيز قليل.	- اختلاف في أهمية النشاطات التعليمية. -نسبة النجاح بينهما تختلف. -المنهاج التعليمي ومستواه. -فترة العمل.
القانون الداخلي	-عدد الأقسام أقل. -عدد التلاميذ أقل. -عدد الأساتذة قليل. -عدد التلاميذ أقل في القسم.	-عدد الأقسام كبير. -عدد التلاميذ كثير. -عدد الأساتذة كبير. -عدد التلاميذ في القسم كبير.	-عدد الأقسام يختلف عنه في الحكومية. -العدد كبير للتلاميذ بالمدارس الحكومية . -قلة الأساتذة بالمدارس الخاصة. -العدد الكبير للتلاميذ في القسم الواحد بالنسبة للمدارس الحكومية.

التعليق على الجدول: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نظام التسيير في المدارس الخاصة والمدارس العمومية متشابهان حيث انهما يخضعان لنفس القوانين التنظيمية المعمول بها كما أنهما تختلفان في عدة مجالات، ففي مجال الموارد المالية نلاحظ أن المدرسة الخاصة معظمها من اشتراكات أولياء التلاميذ في حبن ان المدرسة العمومية تكون مجانية كما أن المدارس الخاصة تكون مكلفة وتستخدم وسائل متطورة على عكس المدارس الحكومية كما أن نظرة المجتمع للمدارس الخاصة تختلف من شخص لآخر فهناك من يرى أنها مدارس تسعى تحقيق الأرباح وأنها تشكل علاقات وطيدة مع الأولياء أما المدارس الحكومية فتكون نظرتهم لها ايجابية لا تحقق أرباح مادية، كما أنهما تختلفان في اهمية النشاطات التعليمية حيث تكون في المدارس الخاصة اثرى منها في الحكومية كما ان نسبة النجاح فيها تكون أكبر.

و يكمن أيضا الاختلاف بين المدارس الحكومية و المدارس الخاصة في عدد الاقسام و عدد التلاميذ و الأساتذة حيث يكون عددهم كبير جدا في المدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة(مقابلة مع بولحناك امينة أستاذة بمدرسة رويال سمول لتعلم اللغات بسيدي عبد العزيز في 2018/05/10.)

ثانيا: دراسات ذات صلة.

أ- الدراسات السابقة:

في ظل التوسع في التعليم الخاص، برزت قضايا عديدة أثارت اهتمام الدارسين والمهتمين. وقد كان للتعليم الخاص ظروفه ومشكلاته الخاصة به والتي تختلف بطبيعتها عن تلك المرتبطة بالتعليم الحكومي. وقد أجريت عدة دراسات للمقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في مجالات متنوعة .

الدراسات العربية: دراسة دواني وديراني 1995: دراسة هدفت إلى التعرف على المشكلات التي يوجهها التعليم الخاص في الأردن من وجهت نظر المعلمين والمديرين أجريت على عينة تكونت من (354) معلما و 100 مدير، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات حيث اسفرت نتائج الدراسة عن مشكلات متنوعة ومتفاوتة تواجه المدرسة والعاملين فيها، فمن المشكلات التي برزت في مجال الممارسات الإدارية لمدير المدرسة أنه يتدخل في تقييم المعلمين لطلبتهم، ويمارس الضغوطات عليهم للتساهل مع الطلبة، كما أظهرت النتائج مشكلة الضبط الصفين وكذلك أظهرت مشكلة تزاحم الصفوف الدراسية، وفي مجال أولياء الأمور أبرزت النتائج أن الآباء يتدخلون بشكل ما في عمل المعلمين في التدريس، كما

يكثرون التدخل في عمل المديرين، ومن النتائج المهمة التي تتعلق بمجال أصحاب المدارس الخاصة حيث يفضل أكثرهم التعاقد مع المعلمين الذين يقبلون برواتب متدنية، دون النظر للكفاءة المهنية، كذلك حرمان المعلمين من بعض حقوقهم المكتسبة.

دراسة البرغوتي 2001: التي هدفت إلى معرفة أسباب عدم انضباط طلبة الصف العشر داخل غرفة الصف وذلك في المدارس الخاصة في منطقة عمان في الأردن اشتملت عينة الدراسة على (260) طالبا من طلبة الصف العاشر في المدارس الخاصة وقد اشتملت ذكورا وإناثا، ومختلطة وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية تمثل خصائص الطلاب وخصائص أسرهم والوضع العام للمدرسة، واعتمدت الدراسة على استبانة تتضمن محاور الدارسة وتساؤلاتها كما استخدمت الدراسة السجلات الرسمية في المدرسة بالإضافة إلى الملاحظة وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- ظهر ارتباط عكسي بين مستوى التحصيل الدراسي وعدم الانضباط كما أظهرت النتائج أسباب الانضباط (الملل ونيل اعجاب الزملاء، وتعريض المعلم للسخرية)، أما أهم أشكال عدم الانتظام تتمثل في التغيب عن الدوام المدرسي كما أن النمط الإداري على مستوى المدرسة والصف وخاصة المتصف بالديمقراطية والاهتمام الشخصي يخفض من احتمال حدوث السلوك غير المنضبط وأن نظام التواب والعقاب وخاصة اذا ما تمت ممارسته بما يتضمن المساواة والحزم وعندما تناقش الأخطاء من شأن تخفيف السلوك غير منضبط.

الدراسات الأجنبية: اهتمت باختيار الوالدين لمدارس الأبناء باعتباره واحداً من إنجازات الإصلاح التربوي الرامية إلى تجاوز عثرات التعليم العام (الحكومي) وعجزه عن استيعاب التغير وإحداثه، مما يتطلب زيادة أنواع المدارس، ومنها المدارس الخاصة التي تسعى جاهدة للتميز وتلبية احتياجات السوق .

حاولت دراسة بوموتي (1996) تفنيد المزاعم بأن الوالدين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الخاصة لأسباب غير دراسية (غير أكاديمية)، وإنما لأسباب اجتماعية. أظهرت النتائج أن الوالدين ينظرون إلى اعتبارات تربوية حين اختيارهم المدارس الخاصة، فهم يبحثون عن بيئات تعلم وتعليم فاعلة أكثر من مجرد البحث عن بديل للمدارس المحلية (العامة)، وأشار الوالدان في الدراسة أن المدارس الخاصة المرغوب فيها هي تلك التي توفر مناخاً مميزاً يحرص على تعلم الطالب، وتشجيع مشاركة الوالدين، وتحافظ على بيئة نظام ضابط يسهل تعلم الطلبة القيم الإيجابية، وتمتاز بصغر حجم صفوفها وتفريد التعليم فيها، وفيما

يتعلق بخصائص الوالدين الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الخاصة أشارت الدراسة إلى أنهم غالباً هم الأعلى من حيث مستوى تعليمهم، والأكثر دخلاً.

وبينت دراسة بيتش (1986)، أن الوالدين يبحثون لأبنائهم عن مدارس يسهل الوصول إليها وتوفر مساقات وبرامج تعليمية متنوعة، وبرامج خاصة بالمتفوقين وغيرهم، ونظام انضباط أفضل.

وفي دراسة وايت وثورن (1994)، جاءت العوامل التي تؤثر في قرارات الوالدين لاختيار المدرسة الخاصة لأبنائهم على النحو التالي: نوعية التعليم في المدرسة، والنظام، وجو المدرسة، وتوفر برامج خاصة في المدرسة، وموقع المدرسة، ويؤكد برادلي (1993)، على أن ما يدفع الأهل للاختيار هو البحث عن مدارس نوعية تلبي حاجات الطلبة والوالدين الذين يدفعون فاتورة الخدمات التي يتلقونها من المدرسة.

وأشارت دراسة وست (1992)، إلى أن أهم الأسباب التي تدفع الوالدين لاختيار المدارس الخاصة هي: نوع التعليم في المدارس الخاصة، وإمكانية تحقيق قدرة دراسية عالية لدى الطفل، ووجود توقعات عالية من المدرسة الخاصة نحو الطلبة، وأشارت الدراسة إلى أن المدارس الخاصة تتميز عن المدارس الحكومية بأنها توفر جواً أكثر مرحاً، وتنمي اتجاهات ايجابية نحو المدرسة، وأكثر ملاءمة لحاجات الطفل، ويتوفر فيها معلمون أكفاء وتبني علاقات جيدة بين المعلمين والطلبة، وتحرص على نظام انضباط جيد، وتحقق نتائج اختبارات جيدة، وتتنوع فيها البرامج والمواد وبها إدارة جيدة.

وقد أشار (وست) إلى دراسة لعام 1989 التي بينت أن الأهل يعزفون عن المدارس الحكومية ويشعرون بعدم الرضا عنها فيلجئون للمدارس الخاصة التي تمتاز بنظام ضبط أعلى، ونتائج اختبارات عالية، وتنمية اتجاه مسؤول نحو المدرسة، وشهرة واسعة.

وأكدت دراسة بوخ (1991)، أن أهم العوامل التي يتطلع الأهل إليها في المدارس التي يختارونها لأبنائهم هي ملاءمة المستوى الدراسي و نجاعته. كما أشارت الدراسة إلى عدم ارتباط اختيار المدرسة الخاصة للأبناء بمستوى العائلة الاجتماعي أو الثقافي، أما تانر وجريفيت (1991)، فأشارت دراستهما إلى أن الوالدين يبحثان عن المدرسة الخاصة التي تحمل توقعات عالية عن الطلبة وتعيرهم اهتماماً شخصياً عالياً، وتوفر مناهج قوية، ولديها صفوف صغيرة الحجم، وأظهرت الدراسة عدم ارتباط سبب الاختيار بخلفية الوالدين العرقية أو الثقافية أو الاجتماعية.

ب- التعقيب على الدراسات السابقة:

استعرضت الباحثة عدد من الدراسات العربية والاجنبية ذات الصلة بالدراسة الحالية، وقد اتضح من خلال هذه الدراسات أن الموضوع المدارس الخاصة من الموضوعات التي كانت اهتمام الباحثين وقد تبين ان الدراسات السابقة يختلف فيما بينها من حيث الابعاد والمتغيرات التي يتم التركيز عليها في المدارس الخاصة فمنها ما سعت إلى فهم المشكلات التي يوجهها التعليم الخاص كدراسة دواني وديراني (1995).، ومنها من سعت إلى معرفة أسباب عدم انضباط كلبة الصف العاشر داخل الصف، وذلك في المدارس الخاصة كدراسة اليرغوتي (2002)، ومنها من سعت إلى معرفة الاسباب المؤدية بالوالدين إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة كدراسة بوموتي (1996) ومنها من سعت إلى دراسة الأسباب التي تدفع لاختيار المدرسة الخاصة كدراسة.

كلها دراسات اختلفت في احد المتغيرات إلا أنها جميعها ما تتحدث عن المدارس الخاصة.

وقد اتفقت هذه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة مع دراسة بيتش (1986) بانها تتميز بإعداد لبرامج خاصة بالتلاميذ داخل المدرسة الخاصة ونظام انضباط افضل وبرامج تعليمية متنوعة، كما اتفقت مع دراسة أيت وتورن (1994) في أنها تتميز بإعدادها برامج خاصة بالتلاميذ داخل المدرسة الخاصة والبيئة المدرسية، كذلك اتفقت مع دراسة برادلي(1993) في العوامل المؤدية بالوالدين لاختيار المدارس الخاصة المتعلقة بحاجات الطلبة والوالدين.

وقد اختارت الدراسة الحالية عينة تكونت من 90 فرد من المجتمع تمثلت في فئة الآباء بخلاف بعض الدراسات التي اقتصرت عينة الدراسة فيها على الطلبة فقط مثل دراسة البرغوتي(2001) التي اشتملت عينة الدراسة على (260) طالب واختلفت مع دراسة دواني وديراني(1995) والتي اشتملت عينة الدراسة على (354) معلما و (100) مدير.

فقد كان لدراسات السابقة فائدة كبيرة في مساعدة الباحثة في تكوين تصور لموضوع الدراسة وبناء خطة مبدئية عن كيفية القيام بالدراسة، وكذلك الاستفادة منها في تصميم وتطوير اداة الدراسة لتحقيق الأهداف كما تم الاستفادة منه في الإطار النظري.

خلاصة :

و مما تقدم ذكره نستنتج أن التعليم في الجزائر عرف نوعين من المدارس (الخاصة و الحكومية) فالمدارس الخاصة هي تلك المؤسسات التعليمية الخاضعة لوزارة التربية و التعليم نشأة في ظروف فرضتها المجتمعات المعاصرة في ظل ثقافة العولمة ، في حين أن المدارس الحكومية هي تلك المدارس التي تشرف عليها الحكومة و لها ميزانية خاصة بها و التعليم بها مجاني.

الفصل الثالث:

الطريقة والإجراءات

المنهج المستخدم:

لا توجد طريقة واحدة نستخدمها في جميع البحوث للوصول إلى الحقيقة، بل تختلف باختلاف الموضوع المدروس، ويعتبر المنهج مهما كان نوعه الطريق الذي يسلكه أي باحث للوصول إلى نتائج معينة.

لهذا اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي باعتبار الأنسب والأكثر ملائمة لموضوع الدراسة " اتجاه الآباء نحو تدريس الأبناء في المدرسة الخاصة أو العمومية" فالمنهج الوصفي لا يقف عند حدود الوصف فقط كما يبدوا من التسمية، بل هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة.

عينة الدراسة:

العينة التي تم اختيارها لإجراء الدراسة هي مجموع الآباء المتواجدون في المدرسة الأساسية المتكونة من 30عينة وقد وقع الاختيار في ولاية جيجل، وذلك لأن ولاية جيجل تحتوي على خليط من الفئات الاجتماعية بمختلف الطبقات الاقتصادية والثقافية وخاصة الاجتماعية، فهي تحتوي على خليط من السكان وفدوا من مختلف مناطق الوطن كل حسب ما تقتديه الحاجة إلى العيش بالمنطقة.

أداة الدراسة :

تعرف الاداة بانها الوسيلة المستخدمة في جميع البيانات و المعلومات و تصنيفها و جدولتها و اللافت ان هناك كثير من الادوات و الوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات كما يمكن استخدام عدد من هده الادوات و الوسائل للحصول على معاني البحث الواحد و ذلك لتجنب عيوب أو قصور أحداهما.

و تعتبر استمارة البحث من اهم جمع البيانات استخداما في البحوث الاجتماعية و يرجع ذلك إلى تقدم هذه الأداة من اختصار الجهد والتكلفة وسهولة معالجة بيانتها الاحصائية وهي عبارة عن نموذج مبرمج من الاسئلة توجه الأفراد من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع الدراسة والمشكلة.

وتعرف أيضا على أنها " أداة تتضمن مجموعة من الفقرات أو العبارات التقديرية حول مسألة ما تتطلب من الأفراد الإجابة عندها بطريقة يحددها الباحث بحسب أغراض البحث.(ص 70).(عبد الحفيظ الشايب 2012 أسس البحث التربوي دار وائل للنشر ط2 عمان).

حيث قمنا لصياغة أسئلة الاستمارة وتضمنت 30 سؤال وقد قسمت إلى 3 محاور.

المحور الأول: وقد تمحور حول مستوى اداء المدرسة الخاصة وتضمنت أحد عشر سؤال.

المحور الثاني: وقد تمحور حول نظرة المجتمع للمدرسة الخاصة وقد تضمن عشر أسئلة.

المحور الثالث: وقد ركز على تكاليف المدرسة الخاصة وقد تضمنت 9 أسئلة.

الصدق و الثبات : للتحقق من صدق الأداة تم التحقق من الصدق الظاهري لها و ذلك بعرضها على أستاذ واحد من دوي الاختصاص و الخبرة و قد أجمع المحكم في الملحق (1) على أن الأداة صالحة لقياس ما وضع لقياسه ، و قد تم اعتماد البنود التي أجمع عليها المحكم ، اضافة الى أنه قد تم تعديل بعض البنود فيها ، و كذلك الصياغة اللغوية وفق رؤية المحكم حيث يتضمن الاستبيان (30) بندا و هي موضحة في صورتها النهائية في الملحق رقم (2)

إجراءات الدراسة:

بدأت دراستنا من خلال تقديم طلب تسجيل من قبل مديرية التربية لولاية جيجل من طرف جامعة محمد الصديق بن يحي.

- ثم قمنا بزيارة المؤسسات المعنية إجراء الدراسة فيها وذلك بعد الحصول على إذن الدخول تم الالتقاء بالمدير وشرح له أهدافنا من الدراسة وطريقة تطبيقه.
- ثم توجهنا إلى الحديث مع بعض الإداريين من اجل طرح الفكرة عليهم الخاصة بدراستنا وتهيئتهم لها وكيفية التجارب مع الأداة.
- ثم قمنا بتوزيع الاستبيان على الأساتذة و الأولياء وإعادة استرجاعها بعد مدة زمنية.
- تفريغ البيانات وتحليلها والنسبة المئوية و التكرارات.

متغيرات الدراسة:

1- شملت الدراسة على متغير واحد تمثل في الاتجاه نحو التدريس في المداري الخاصة والعمومية .

الفصل الرابع:

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل عرض ومناقشة نتائج الدراسة حسب الفرضيات المعتمدة، مع التوصية بما يظهر مناسبا لتحسين إجراء دراسات اخرى مستقبلية، وسوف نعرض لمختلف الاستجابات حسب فرضيات الدراسة كما يلي:

أولا: عرض نتائج الدراسة:

1- **عرض نتائج الفرضية العامة:** وتنص الفرضية على: " يتجه الوالدان لتفصيل تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة عن المدارس العمومية".

وللتأكد من الفرضية العامة حسبت تكرارات استجابات أفراد العينة على كل البدائل الثلاثة المرفقة في الاستمارة لكل بند من البنود مع بيان النسب المئوية المقابلة لها كما يوضحه

الجدول رقم (1) : بين تكرارات أفراد العينة على كل البدائل (موافق، لا أوافق، لا أدري) حسب كل بنود الاستمارة والنسب المئوية المقابلة لها

العبارات	أوافق		لا أوافق		لا أدري	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
مستوى تحصيل التلاميذ في المدارس الخاصة يختلف عنها في المدارس الحكومية.	71	%78.88	5	5.55%	14	15.55%
الواجبات المدرسية والتمارين المعالجة في المدارس الخاصة أحسن عنها في الحكومية.	49	%54.44	21	%23.33	20	%22.22
الحوار الصفي في المدارس الخاصة أكثر إنفتاحا عنها في المدارس الحكومية.	48	%53.33	17	%18.88	25	%27.77
التحكم في العدد القليل من التلاميذ في المدارس الخاصة أعلى درجة منه في المدارس الحكومية.	74	%82.27	8	%8.88	8	%8.88

الأساتذة في المدارس الخاصة أكثر خبرة وكفاءة مقارنة بالمدارس الحكومية.	35	%38.88	42	%46.66	13	%14.44
الوقت المرصود للنشاطات التعليمية المساعدة في التعليم الخاص أفضل منه في التعليم الحكومي.	43	47.77%	22	%24.44	25	%27.77
المناهج المدعمة في المدارس الخاصة أكثر ثراء منه في المدارس الحكومية.	45	50%	24	%26.66	21	%23.33
تحوز المدارس الخاصة على وسائل تعليمية أحدث مقارنة بالمدارس الحكومية.	45	50%	23	%25.55	22	%24.44
النشاطات الثقافية بالمدارس الخاصة أثرى منها في المدارس الحكومية.	44	48.88%	23	%25.55	23	%25.55
تهتم إدارة المدارس الخاصة بنجاح التلاميذ أكثر منها في المدارس الحكومية.	54	60%	25	%27.77	11	%12.22
يعتمد المنهاج التعليمي في المدارس الخاصة بدقة أكبر مقارنة بالمدارس الحكومية.	45	50%	29	%33.22	16	%17.77
النظرة الاجتماعية للمدرسة الخاصة تدفع الأولياء لتفضيل المدارس الخاصة على الحكومية.	51	56.66%	25	%27.77	14	%15.55
العنف الطلابي المتواجد داخل المدارس الحكومية جعلتني أسجل إبني بالمدارس الخاصة.	30	33.33%	47	%52.22	13	%14.44
المدرسة الخاصة تساعد على بناء علاقات وطيدة مع الأولياء بدلا من المدرسة	42	46.66%	31	%34.44	17	%18.88

الحكومية.						
المدارس الخاصة تحمي الأبناء من الصحبة السيئة أثناء أوقات الفراغ.	40	44.44%	40	%44.44	10	%11.11
أفضل المدارس الخاصة لأن إبني لا يجد نفسه مرتاحا بين الأعداد الكبيرة في المدارس العمومية.	39	43.33%	36	%40	15	%16.66
المدارس الخاصة يخضعون للمراقبة المباشرة للأولياء والإدارة.	64	71.11%	10	%11.11	16	%17.77
المدارس الخاصة لا تعاني من المشاكل المهنية والإجتماعية (الإضرابات) مقارنة بالمدارس العمومية.	59	65.55%	14	%15.55	17	%18.88
مساهمة المدارس الخاصة في مساعدة المدارس العمومية.	31	34.44%	31	%34.44	28	%31.11
المدارس الخاصة تحترم وتوفر شروط الصحة والسلامة مقارنة بالمدارس الحكومية.	42	46.66%	28	%31.11	20	%22.22
المدارس الخاصة تختار الأساتذة الأكفاء والأكثر تجربة.	45	50%	30	%33.33	15	%16.66
المدارس الخاصة مكلفة مقارنة بالحكومية.	67	74.44%	8	%8.88	15	%16.66
تتطلب المدارس الخاصة المتواجدة عادة في المدن وسائل نقل جاهزة مقارنة بالحكومية.	46	51.11%	21	%23.33	23	%25.55
تتطلب الدراسة في المدارس الخاصة توفير وسائل وأدوات تعلمية مكلفة مقارنة بالمدارس الحكومية.	57	63.33%	19	%31.11	14	%15.55

التعليم بالمدارس الخاصة يتطلب وظيفة لها راتب عالي مقارنة بالحكومية.	48	53.33%	27	%30	15	%16.66
تجهيزات المدارس الخاصة مكلفة أكثر من العمومية.	51	56.66%	19	%21.11	20	%22.22
عدد التلاميذ بالمدارس الخاصة محدود مقارنة بالمدارس الحكومية ويعود ذلك بالمستوى الاقتصادي بالعائلة.	74	82.22%	6	%6.66	10	%11.11
مجانية التعليم بالمدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة.	70	77.77%	13	%14.44	7	%7.77
الوسائل التعليمية في المدارس الخاصة أكثر كلفة وحداثة مقارنة بالمدارس الحكومية.	62	68.88%	11	%12.22	17	%18.88
المدارس الخاصة لها فائدة على الأغنياء فقط.	57	63.33%	24	%26.66	9	%10

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الآباء الموافقين على العبارات المذكورة في الجدول أعلاه أعلى نسبة في أغلب العبارات حيث قدرت النسبة في العبارة الأولى التي تنص على أن مستوى تحصيل التلاميذ في المدرسة الخاصة يختلف عنها في المدارس الحكومية بنسبة 78.88% في حين تليها فئة الغير موافقين على العبارات حيث قدرت النسبة في العبارة التي تنص على أن المدرسة الخاصة تساعد في بناء علاقات وطيدة مع الأولياء بدلا من المدرسة الحكومية بنسبة قدرت بـ 34.44% ، وتليها فئة الأولياء الذين لم يبدوا آرائهم كأصغر نسبة حيث قدرت في العبارة التي تنص على أن المدارس الخاصة تختار الأساتذة الأكفاء والأكثر تجربة بنسبة قدرت بـ 16.66%.

ولما كانت عبارات الاستمارة في اتجاه واحد ومن خلال جمع كل الاستجابات على كل البنود وكل المحاور من أجل رصد الاستجابات الكلية الموافقة والاستجابات الكلية غير الموافقة والاستجابات الكلية المحايدة، من اجل أخذ تصور عام عن النتائج العامة لاستجابات الأفراد كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): يبين تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود الاستمارة ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها

العبارات	أوافق		لا أوافق		لا أدري	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
جميع البنود	1528	%56.59	679	%25.14	493	%18.25

من خلال ملاحظة نتائج الجدول رقم (2) يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الأولياء قد أبدوا موافقتهم بشكل عام على تفضيل تدريس أبنائهم في المدارس الخاصة مقارنة بالمدارس العمومية (نسبتهم 56.53%)، اما الأولياء الذين لم يتجهوا لتفضيل هذه المدارس مقارنة بالمدارس العمومية فكانت نسبتهم 25.44%، أما فئة الآباء الذين لم يبدوا رأيهم بلغت نسبتهم 18.25%. ومن خلال هذه النتائج يتبين أن الفرضية العامة التي تنص على: يتجه الوالدان لتفصيل تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة عن المدارس العمومية". قد تحققت في مجملها.

2- عرض نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص على : " يفضل الوالدان المدارس الخاصة لجودة أدائها مقارنة بالمدارس العمومية"

وللإجابة عن هذه الفرضية حسبت تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحور الأول الخاص بالأداء في المدارس الخاصة حسب الخيارات الثلاثة والنسب المئوية المقابلة لها، مع العلم أن جميع العبارات في اتجاه واحد مما يخدم إمكانية جمعها في محور واحد كاستجابة واحدة متكاملة والجدول الآتي يبين ذلك.

الجدول رقم (3) يبين تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود المحور الأول ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها

عبارات المحور الأول	أوافق		لا أوافق		لا أدري	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
مستوى الاداء في المدارس الخاصة	553	%55.85	239	%24.14	198	%20

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن أغلب استجابات عينة الدراسة من الأولياء أجمعوا على الأداء الجيد للمدارس الخاصة سبب في تفضيلها حيث قدرت نسبتها بـ 55.85 % كأعلى نسبة في حين جاءت استجابات الأولياء غير الموافقين لهذا الرأي بنسبة 24.14% ، وفي ما يخص التصريحات التي تخص استجابة (لا أدري) فقد بلغت نسبتها 20%. ومن خلال الجدول يتضح أن معظم الأولياء يرون بأن سبب تفضيل المدارس الخاصة ناجم عن جودة أدائها مما يؤكد تحقق الفرضية الفرعية الأولى.

3- عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص على : " يفضل الوالدان المدارس الخاصة للمكانة التميزية التي يعطيها المجتمع مقارنة بالمدارس العمومية "

وللإجابة عن هذه الفرضية أيضا حسبت تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحور الثاني الخاص بالمكانة التميزية التي ينظر بها المجتمع لتلك المؤسسات حسب الخيارات الثلاثة والنسب المئوية المقابلة لها، مع العلم أيضا أن جميع العبارات في اتجاه واحد مما يخدم إمكانية جمعها في محور واحد كاستجابة واحدة متكاملة والجدول الآتي يبين ذلك.

الجدول رقم (4) يبين تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود المحور الثاني ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها

العبارات	أوافق		لا أوافق		لا أدري	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
المكانة التمييزية للمجتمع تجاه المدرسة الخاصة	443	%49.22	292	%32.44	165	%18.33

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة الأولياء أجمعوا على نظرة المجتمع التمييزية تساهم في اتخادهم القرار لإلحاق أبنائهم للمدارس الخاصة، حيث جاءت بنسبة بلغت 49.22% كأعلى نسبة في حين الأولياء الذين صرحوا بعدم الموافقة فقد بلغ تكرارها (292) والتي تمثل نسبة 32.44%، كثاني نسبة في عينة الدراسة في حين الأولياء الذين لم يبدوا رأيا بلغت نسبتهم 18.33%. ومن خلال النتائج يتضح أن الفرضية الفرعية تحققت أيضا.

4- عرض نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

ونصها " يعتبر الوالدان كلفة المدارس الخاصة عائقا في تفضيلها عن المدارس العمومية "

وللإجابة عن هذه الفرضية الثالثة أيضا حسبت تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحور الثالث الخاص بالكلفة التي ينظر لها الأولياء في مؤسسات التعليم الخاصة حسب الخيارات الثلاثة والنسب المئوية المقابلة لها، مع العلم أيضا أن جميع العبارات في اتجاه واحد مما يخدم إمكانية جمعها في محور واحد كاستجابة واحدة متكاملة والجدول الآتي يبين ذلك.

الجدول (5) يبين تكرارات استجابات عينة الدراسة على بنود المحور الثالث ككل حسب خيارات (موافق، غير موافق، لا أدري) والنسب المئوية المقابلة لها

العبارات	أوافق		لا أوافق		لا أدري	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
تكاليف المدرسة الخاصة	532	%65.67	148	%18.27	130	%16.4

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة الأولياء أجمعوا على أن كلفة المدارس الخاصة تعيق قرارهم تسجيل أبنائهم فيها حيث بلغت الموافقة على هذا الرأي عموما 65.67%، كأعلى نسبة ، في حين بلغت نسبة الأولياء الذين لا يرون الكلفة المادية عائقا في تفضيل المدارس الخاصة 18.27% كثاني أعلى نسبة، أما فيما يخص نسبة الأولياء الذين لم يبدوا رأيهم في المسألة فكانت 16.04%. وتؤكد هذه النتيجة تحقق الفرضية الفرعية الثالثة.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة :

تقوم مناقشة نتائج الدراسة على تتابع الفرضيات المدرجة فيها كالآتي:

1- مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بالفرضية العامة:

من خلال النتائج المتوصل اليها بالنسبة للفرضية العامة يتضح أن الأولياء يتجهون على العموم لتفضيل تسجيل أبنائهم في لمدارس الخاصة عن المدارس العمومية، هذا رغم اننا نسجل بأن نسبتهم تجاوزت قليلا 50%.

وربما تعود هذه النتائج إلى الفرص التي تنتهجها المدارس الخاصة في مجال الأنشطة التعليمية والمساعدة، والتي لا تتوفر عادة بنفس القيمة، حيث نعلم أن الكثير من الأولياء يوجهون تلاميذهم إلى الدروس الخصوصية لكنها في المدارس الخاصة توفر ضمن النشاطات التعليمية التي تتضمنها في فترات الراحة لأن التلاميذ يقيمون ليوم كامل في المدرسة.

وربما تعود هذه النتيجة إلى ما يعرف عن المدارس الخاصة تدعيمها للمنهاج عبر وسائل مستحدثة وهي الأمور التي تساعد في نظر الأولياء كما أكدوه في محور (تحوز المدرسة الخاصة على وسائل

تعليمية أحدث مقارنة بالمدارس الحكومية)، حيث جاءت نسبة الموافقة بـ 50% والمعلوم أن الأدوات والوسائل المستخدمة مع عوامل الجذب التي يفضلها التلاميذ والاولياء وهي من المؤشرات القوية لاهتمام المؤسسة التعليمية بنوعية التعليم.

وقد تفسر هذه النتيجة على أن المدارس الخاصة تختار الاساتذة الاكفاء وذلك قصد الرفع من مستوى تحصيل التلاميذ وإبراز مكانتها وكفاءتها عن المدرسة الحكومية، التي تختار الأساتذة الأقل خبرة وكفاءة الموظفين حديثا خصوصا مع موجة الخروج على التقاعد المسبق الذي أحدث نزيفا حقيقيا في الكفاءات. حيث جاءت نسبة الموافقة بـ 38.88%. ويمكن ارجاع هذه النتيجة أيضا إلى قدرة المدارس الخاصة على التحكم في العدد القليل للمتمدرسين مقارنة بالمدارس الحكومية وذلك أن العدد القليل من التلاميذ يسهل للأساتذة عملية تقديم الدروس، كما يساعد التلاميذ على سرعة الفهم .

ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن الواجبات المدرسية والتمارين المعالجة في المدارس الخاصة أحسن منها في الحكومية ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام يكون كبيرا من طرف الأساتذة بتلاميذهم خاصة فيما يتعلق بالواجبات المنزلية والمدرسية، فالأساتذة في هذه المدارس يهتمون بمصلحة تلاميذهم أكثر من اهتمام الأساتذة في المدارس الحكومية حيث جاءت نسبة الموافقة على البند الدال على هذا بـ 54.44%، ومن جهة أخرى يمكن ارجاع هذه النتيجة أن الإدارة في المدارس الخاصة تهتم بنجاح التلاميذ أكثر منها في الحكومية وذلك يرجع إلى كون عدد التلاميذ بهذه المدارس قليل والاهتمام بالتلاميذ من صميم سمعتها ، دون أن ننسى أن الإدارة أيضا بحاجة إلى إبراز دورها وقيمتها في تنافسية مفتوحة مع المدرسة الحكومية.

2- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

ونصها "يفضل الوالدان المدارس الخاصة لجودة أدائها مقارنة بالمدارس العمومية" حيث يتبين من تحقق الفرضية أن الشغل الشاغل للأولياء يتعلق بجودة اداء هذه المدارس ومستوى ما تقدمه للتلاميذ.

وربما تعود هذه النتيجة التفضيلية بسبب ما يراه الأولياء في لمدارس العمومية من تدني للخدمة التعليمية بسبب الأعداد الكبيرة للتلاميذ وكذا بسبب قلة الفرص التكوينية المساعدة والمحفزة للتلميذ على القراءة بشغف والمشاركة في الأنشطة التعليمية المختلفة.

وربما تعود هذه النتيجة لأن الأولياء صاروا مدركين لأهمية النشاطات المساعدة التي تقدمها المدارس الخاصة والتي تعطي فسحة للمتعلم على الاندماج في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار موضوع التفاعل وجماعة الرفاق التي تراقبها المدرسة الخاصة بشكا أكبر مقارنة بالمدارس العمومية.

ويمكن التأكيد في هذا السياق ان الداء في مفهوم الأولياء لا يقتصر على الأداء داخل القسم الدراسي فقد أصبح معظمهم مدركا بأن المدرسة مؤسسة متكاملة في جميع الجوانب الخدماتية.

3- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على: " يفضل الوالدان المدارس الخاصة للمكانة التميزية التي يعطيها المجتمع مقارنة بالمدارس العمومية "

من خلال النتائج المتوصل إليها يظهر ان نسبة تفضيل الوالدين للمدرسة الخاصة بسبب الصورة المجتمعية السليمة حولها كبيرة، ويمكن تفسير هذه النتائج أن نوعية التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الخاصة من طبقة مثقفة ومتعلمة تهيء جوا اجتماعيا راقيا في نظر الأولياء، بالإضافة إلى أن الرقابة في المدارس الحكومية على التلاميذ تكون ضعيفة مقارنة بالخاصة مما جعل مشكلة العنف الطلابي تتزايد بحدة في المدارس الحكومية عكس المدارس الخاصة التي تكون المراقبة مستمرة بها وهذا ما تؤكده استجابات الأولياء على موضوع العنف المدرسي حيث أقر ما نسبته بـ 46.66% بأن المدرسة العمومية توفر جوا للعنف اكبر منه مقارنة بالمدرسة الخاصة.

و ربما تعوه هذه النتيجة إلى أن المدارس الخاصة تحمي الأبناء من الصحبة السيئة وذلك من خلال المراقبة المستمرة للتلاميذ طيلة يوم دراسي كامل فهي تساعدهم في وقت الفراغ والاختيار الحسن لأصدقائهم من خلال البرامج الإرشادية التي تقدم لهم من حين لأخر كما تقدم لهم دروس خاصة بالسلوكيات الحسنة حيث قدرت نسبة الموافقة على هذا الرأي بـ 44.44%.

ويمكن ارجاع هذه النتيجة إلى أن المدرسة الخاصة لا تعاني من المشاكل المهنية والاجتماعية (الإضرابات) وذلك أن الأنشطة العلمية بها والتعليمية لا تدع مجالا لحصول هذه المشاكل كما انها تسعى جاهدة لخدمة تلاميذها والأداء بها أحسن من المدارس الحكومية والتي تعاني من عدة مشاكل وخاصة الإضرابات حيث قدرت نسبة الموافقة بـ 65.55%.

وقد تفسر هذه النتيجة كذلك أن المدرسة الخاصة تخضع للمراقبة المباشرة من طرف الأولياء والإدارة وذلك أن المدرسة الخاصة تخضع بصفة دورية أو بصفة دائمة للمراقبة من طرف الأولياء وذلك

قصد الوقوف على حاجات أبنائهم داخل هذه المدارس الخاصة، فالأولياء يقدمون أو يخصصون مبالغ مالية لتدريس أبنائهم بهذه المدارس وهذا وفق ما هو مطلوب منهم داخل المدرسة وما على الإدارة إلا السهر على خدمة تلاميذها وتلبية كل احتياجاتهم عكس الحكومية نسبة المراقبة فيها قليلة سواء تعلق الأمر بالأولياء أو حت الإدارة نفسها حيث قدرت نسبة الموافقة بـ 71.11%.

وأخيرا يمكن تفسير هذه النتيجة بان المدرسة الخاصة تحترم وتوفر شروط السلامة والصحة حيث من الواجبات التي تقوم بها المدارس الخاصة أنها تسعى جاهدة لتوفيرها كأن تحميهم من الأخطار التي قد تكون سبب في إيذائهم، كالحوادث التي تنجم من الادوات التعليمية المستخدمة في المخابر وكذا حمايتهم من رفقاء السوء الذين قد يكونون سبب لأذيتهم وكما أنها تقوم كم حين لأخر بإجراء فحص طبي على التلاميذ للتأكد من صحتهم وسلامتهم من الامر في المعدية، وكذا القيام بنشر مطويات حول تنظيف الاغدية قبل تناولها للحماية من الامراض حيث قدرت نسبة الموافقة بـ 46.66%.

4- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

من خلال النتائج المتوصل إليها حول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على:" يعتبر الوالدان كلفة المدارس الخاصة عائقا في تفضيلها عن المدارس العمومية " وتعبر هذه النتيجة عن الرأي السائد لدى معظم العائلات الجزائرية، حيث يمكن تفسير هذه النتيجة بما تعود عليه الفرد الجزائري من مجانية التعليم بحيث تظهر له تلك الحقوق والرسوم الدراسية مكلفة.

وبالنظر إلى أن التكاليف في المدارس الخاصة ترتبط عادة بخدمات النقل والإطعام والتمدرس، فمن المنطقي أن تكون مكلفة، ناهيك عن الخدمات الأخرى كالرحلات المدرسة الترفيهية، التي يزيد من دافعية التلاميذ نحو الدراسة.

وبالنظر إلى عدد الأبناء المتمدرسين في الأسرة الواحدة يمكن تفهم نظرة الأولياء إلى كلفة المدارس الخاصة مقارنة بالحكومية إلى أن الطفال الذين يتمدرسون عادة في المدارس الخاصة اثنان او ثلاثة من نفس العائلة مما يجعل المسألة مكلفة حقا.

وأخيرا وبالنظر إلى ان المدارس الخاصة في الجزائر لا تتلقى أي دعم حكومي فإنها تضطر للاعتماد على مواردها التي تحصلها بالدرجة الأولى من الأولياء لتسديد تكليف الكراء والإطعام ورواتب المعلمين والموظفين، فضلا عن الرسوم والضرائب التي تدرج على عاتقها.

التوصيات:

1. إعادة النظر في سياسة التوسع في التعليم الخاص حيث أنه لا توجد مؤشرات واضحة تبين اهتمام المدارس الخاصة بتوفير نوعية تعليم متميزة أو وضع التعليم النوعي على سلم أولوياتها على نحو يفوق المدارس الحكومية، كما أن التعليم الخاص لا يعزز تماسك المجتمع وتوافقه الاجتماعي
2. وضع قضايا النظام المدرسي، والاهتمام الشخصي بالطلبة، وتبني فلسفة مدرسية تهتم بالقيم الإيجابية، وتوجيه سلوك الطلبة ضمن أولويات عملية الإصلاح التربوي للتعليم العام في النظام التربوي الفلسطيني.
3. ضرورة الاهتمام بشكل أوسع بالتعليم الأساسي الحكومي العام بحيث يتم جسر الهوة الظاهرية بينه وبين التعليم في المدارس الخاصة، وذلك من خلال العناية بالمدرسين الحكوميين، ورفع مستواهم المهني التعليمي النوعي، وتعزيز ثقتهم بعملهم، وتدريبهم للاهتمام بطلبتهم وإدامة التواصل مع مجتمعهم.
4. أن تولي وزارة التربية والتعليم مزيداً من الاهتمام برفع مستوى الخدمات التعليمية للمدارس الحكومية.
5. إجراء دراسات أخرى مرتبطة بالتعليم الخاص نحو دراسة أثر الاغتراب على اختيار الوالدين للمدرسة الخاصة دون المدرسة الحكومية، ودراسة اختلاف أسباب إلحاق الوالدين أبناءهم في المدارس الخاصة باختلاف جنس الطالب ومستوى مرحلته الدراسية، ودراسة مزايا المدارس الخاصة والمدارس الحكومية من وجهة نظر الوالدين في كلا النوعين من المدارس، ودراسة الآثار السلبية للتوسع في التعليم الخاص على التعليم الحكومي من جهة، وعلى انسجام المجتمع وتماسكه وتطوره اجتماعياً وثقافياً من جهة أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

-أحمد محمد أحمد.(2013).التربية الاسرية و مؤسسات النشأة الاجتماعية ،الاردن ،دار صفاء.

-بوفلجة غياث.(1992).التربية و التكوين في الجزائر ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

-رائد خليل. (2010).المدرسة و المجتمع ،الاردن ، مكتبة المجتمع العربي .

-سناء الخولي.(1913).الزواج و العلاقات الاسرية ،الاسكندرية ، دار النهضة العربية.

-عائشة بورغدة.(2009).المدرسة الجزائرية ،بدون دار النشر .

-علي اسعد وطفة.(2004).علم الاجتماع المدرسي ،بنيوية نظام المدرسية ووظيفتها المدرسية و وظيفتها المدرسية ،بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات .

-عماد عبد الرحيم زغلول ،سيكولوجية التدريس الصفي.

-مراد زعيمة ، مؤسسات النشأة الاجتماعية ، منشورات الجامعة باجي مختار، عنابة.

-مريم أحمد مصطفى.(2008). التغير و دراسة المستقبل ،مصر: دار المعرفة الجامعية.

-محمد الطيب العلوي.(1982).التربية و الادارة بالمدارس الاساسية ، قسنطينة ،دار البحث للطباعة.

-محمد عمر الطوبي ،مبادئ الارشاد الزراعي ، دار نهران للنشر.

المذكرات:

– آمنة عزب أنس صالح، علاقة المدارس الخاصة بوزارة التربية و التعليم ، ماجيستر ، جامعة النجاح ، نابلس.

-جغدالي صليحة ، دراسة سوسيولوجية للمدارس الخاصة و علاقتها بإنتاج النخبة، جامعة الجلفة.

-سناء الخولي.(1983). ،سلطة المرأة العاملة في اتخاد القرار داخل الأسرة

-فؤاد علي العاجرة ، دور الادارة المدرسية في المدارس الحكومية و الخاصة في محافضات غزة في تحسين العملية التعليمية ، دراسة مقارنة .

المجلات :

-نادر فرحاني .(2001). التنمية الانسانية في الوطن العربي رؤية مستقبلية ، مجلة قضايا عربية ، معاصر مؤسسة عبد الحميد شومار.

الملتقيات :

- الملتقى الدولي .(2017).التعليم الخاص في الجزائر و العالم العربي ، فلسفته ، عوائقه و حدوده .

-علي بوعناقة .(1999).النظام التربوي و المتغيرات الجديدة ، الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة ، قسنطينة .

الوثائق :

-المشروع التمهيدي للتقرير الخامس حول التنمية البشرية لسنة 2003، المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، أهداف الألفية من أجل التنمية ، انجازات و آفاق ، ديسمبر 2004.

-تقرير عام عن المكتسبات الوطنية في مجال الطفولة ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، الاطار المرجعي لخطة العمل الوطنية للطفولة 2008-2015.

-تقرير عام نحو استراتيجية وطنية للطفولة.(2007). ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة.

-CNES ,Rapport national sur le développement 1998 ,mai 1999 p 53.

المراجع باللغة الأجنبية :

Djakoob ,a ,saoudi, l'emploi féminine en Algérie ,institut national du travail , - 2005 ,

-H khaldon , et M Kouidri , famille et démographie en Algérie ,CENEAP mai 1999, .

المراسيم :

-الأمر 09/03 المؤرخ في 13 أوت 2003 ، المعدل و المتمم للأمر 76/35 المؤرخ في 1976/07/16 المتضمن تنظيم التربية و التكوين.

-القرار الوزاري رقم 30 المؤرخ في 2004/10/23 المتعلق بدفتر الشروط لانشاء مؤسسات التربية و التعليم الخاصة .

-المرسوم رقم : 90/04 المؤرخ في 14 مارس 2004 ، المحدد شروط انشاء و فتح و مراقبة مؤسسات التربية و التعليم الخاصة .

المواقع :

-boutefnouchet , op , cite .

-CNES /PNUP.op ,cite .

-Ibid,p,p.

-mokaddem , op , cite .

-www.mawdoo3.com .

الملاحق

الجدول رقم (1): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الأستاذ المحكم	التخصص
1	هاين ياسين	علم النفس التربوي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ملحق رقم -2-

جامعة محمد الصديق بن يحي.

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

قسم علوم التربية والأرطوفونيا.

الموضوع/ توجه الآباء نحو تدريس الأبناء في المدارس (الخاصة و العمومية).

دراسة ميدانية.

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التربية، و الأرطوفونيا فضلا وليس أمرا، أطلب منكم الإجابة على الاسئلة التي تتضمنها هذه الاستمارة ، بوضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة، كما أحيطكم علما أن هذه المعلومات موجهة أساسا لخدمة البحث العلمي، نرجوا منكم الإجابة بصراحة وموضوعية، وتقبلوا منا جزيل الشكر والعرفان على تعاونكم معنا.

إعداد الطالبتان: **إشراف الأستاذ:**

- بوقرة فاتن. هاين ياسين.
- بلحاج ريمة.

السنة الجامعية 2018/2017.

المحور الأول: البيانات الشخصية.

❖ الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

❖ العمر:

أقل من 27 ☐ من27 إلى 30 ☐ من 30 إلى 45 ☐ من 45 فما فوق ☐

❖ المستوى التعليمي:

لا شيء ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

❖ الحالة الاجتماعية:

بدون دخل ☐ دخل محدود ☐ متقاعد ☐

❖ الحالة المدنية:

أرمل ☐ مطلق ☐ متزوج ☐

❖ الحالة المادية:

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

❖ الحالة الصحية:

مريض ☐ بصحة جيدة ☐ يعاني من إعاقة ☐

❖ عدد أفراد الأسرة:

أقل من 3 أفراد ☐ من 3 إلى 6 أفراد ☐

المحاور	العبارات	أوافق	لا أوافق	لا أدري
مستوى الأداء	• مستوى تحصيل التلاميذ في المدارس الخاصة يختلف عنها في المدارس الحكومية.			
	• الواجبات المدرسية والتمارين المعالجة في المدارس الخاصة أحسن عنها في الحكومية.			
	• الحوار الصفي في المدارس الخاصة أكثر إنفتاحا عنها في المدارس الحكومية.			
	• التحكم في العدد القليل من التلاميذ في المدارس الخاصة أعلى درجة منه في المدارس الحكومية.			
	• الأساتذة في المدارس الخاصة أكثر خبرة وكفاءة مقارنة بالمدارس الحكومية.			
	• الوقت المرصود للنشاطات التعليمية المساعدة في التعليم الخاص أفضل منه في التعليم الحكومي.			
	• المناهج المدعمة في المدارس الخاصة أكثر ثراء منه في المدارس الحكومية.			
	• تحوز المدارس الخاصة على وسائل تعليمية أحدث مقارنة بالمدارس الحكومية.			
	• النشاطات الثقافية			

	بالمدارس الخاصة أثرى منها في المدارس الحكومية.			
	• تهتم إدارة المدارس الخاصة بنجاح التلاميذ أكثر منها في المدارس الحكومية.			
	• يعتمد المنهاج التعليمي في المدارس الخاصة بدقة أكبر مقارنة بالمدارس الحكومية.			
نظرة المجتمع للمدرسة الخاصة	• النظرة الاجتماعية للمدرسة الخاصة تدفع الأولياء لتفضيل المدارس الخاصة على الحكومية.			
	• العنف الطلابي المتواجد داخل المدارس الحكومية جعلتني أسجل إبني بالمدارس الخاصة.			
	• المدرسة الخاصة تساعد على بناء علاقات وطيدة مع الأولياء بدلا من المدرسة الحكومية.			
	• المدارس الخاصة تحمي الأبناء من الصحبة السيئة أثناء أوقات الفراغ.			
	• أفضل المدارس الخاصة لأن إبني لا يجد نفسه مرتاحا بين الأعداد الكبيرة في المدارس العمومية.			
	• المدارس الخاصة يخضعون للمراقبة المباشرة			

	للأولياء والإدارة.			
	• المدارس الخاصة لا تعاني من المشاكل المهنية والإجتماعية (الإضرابات) مقارنة بالمدارس العمومية.			
	• مساهمة المدارس الخاصة في مساعدة المدارس العمومية.			
	• المدارس الخاصة تحترم وتوفر شروط الصحة والسلامة مقارنة بالمدارس الحكومية.			
	• المدارس الخاصة تختار الأساتذة الأكفاء والأكثر تجربة.			
تكاليف المدرسة الخاصة	• المدارس الخاصة مكلفة مقارنة بالحكومية.			
	• تتطلب المدارس الخاصة المتواجدة عادة في المدن وسائل نقل جاهزة مقارنة بالحكومية.			
	• تتطلب الدراسة في المدارس الخاصة توفير وسائل وأدوات تعلمية مكلفة مقارنة بالمدارس الحكومية.			
	• التعليم بالمدارس الخاصة يتطلب وظيفة لها راتب عالي مقارنة بالحكومية.			
	• تجهيزات المدارس الخاصة مكلفة أكثر من العمومية.			

	• عدد التلاميذ بالمدارس الخاصة محدود مقارنة بالمدارس الحكومية ويعود ذلك بالمستوى الاقتصادي بالعائلة.			
	• مجانية التعليم بالمدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة.			
	• الوسائل التعليمية في المدارس الخاصة أكثر كلفة وحداثة مقارنة بالمدارس الحكومية.			
	• المدارس الخاصة لها فائدة على الأغنياء فقط.			

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الملحق رقم-3-

وزارة التربية الوطنية

الأمانة العامة **الأمين العام الى**

السيدات و السادة/الولاة

السيد/مفتش أكاديمية ولاية جيجل

السيدات و السادة/مديري التربية للولايات

السيدات و السادة /مفتشي التربية و التكوين

الموضوع : مؤسسات التربية و التعليم الخاصة .

المرجع: - الأمر 09/03 المؤرخ في 13 أوت 2003، والمعدل والمتمم للأمر 76/35 المؤرخ في 1976/04/16، المتضمن تنظيم التربية والتكوين.

- المرسوم رقم: 90/04 المؤرخ في 24 مارس 2004، المحدد شروط إنشاء وفتح ومراقبة مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.
- القرار الوزاري رقم 30 المؤرخ في 2004/10/23 المتعلق بدفتر الشروط لإنشاء مؤسسات التربية و التعليم الخاص.

تبعا للإجراءات الواردة في النصوص الرسمية المشار إليها في المرجع أعلاه، المتعلقة بإنشاء مؤسسات التربية التعليم والخاص وفتحها ومراقبتها، يشرفني أن أوافيكم بالتدابير والترتيبات اللازمة قصد التكفل الأفضل والتحكم الفعال في مختلف المراحل العلمية.

4.إنشاء اللجنة الولائية الخاصة:

تعتبر اللجنة الولائية الخاصة، هيكلا تنظيميا أساسيا لمختلف العمليات المتعلقة بإنشاء وفتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، وعليه، يطلب من مفتش أكاديمية ولاية الجزائر ومديري التربية للولايات تعيين

أعضاء اللجنة الخاصة التابعين لقطاع التربية واستلام قائمة ممثلي القطاعات الأخرى المنصوص عليها في المادة 17 من المرسوم المذكور في المرجع، والذين يتم تعيينهم من طرف الولاة.

ترسل مفتشية أكاديمية الجزائر ومديريات التربية للولايات القائمة الكاملة لأعضاء اللجنة الخاصة إلى الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية قصد إصدار قرار إنشاء هذه اللجنة وذلك في أجل لا يتعدى 30 يوم بعد استلام هذا المنشور طبقا للمادة 18 من المرسوم المذكور في المرجع.

تقوم اللجنة الولائية بعد تنصيبها من طرف الوالي بإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه.

تسد أمانة اللجنة الخاصة إلى مصلحة الدراسة والامتحانات أو التنظيم التربوي بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو بمديريات التربية للولايات.

5. مراحل إنشاء المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم:

تخضع عملية إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاص إلى المواصفات الواردة في دفتر الشروط المتوفر لدى مصالح مفتشية أكاديمية ولاية الجزائر ومديريات التربية للولايات طبقا للقرار الوزاري المذمور في المرجع.

ونظرا لخصوصيات المؤسسات التعليمية، ينبغي تقديم ملفات الإنشاء إلى امانة اللجنة الولائية الخاصة بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو المديريات التربية للولاية المتواجدة بها المؤسسة الخاصة وذلك قبل نهاية شهر جانفي من كل سنة مع العلم أن الاعتماد يصلح ساري المفعول في الدخول المدرسي الموالي.

يقدم المؤسس ملف الإنشاء الذي بتضمن الوثائق التالية:

6- نسخة من دفتر الشروط موقعة من طرف المؤسس ومصادق عليها.

7- طلب إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاص، يحتوى على:

- بطاقة معلومات عن صاحب المشروع ومدير المؤسسة الخاصة، طبقا للنموذج المرفق رقم 1.

ترفق هذه البطاقة بالوثائق التالية:

- بالنسبة لصاحب المشروع:

- نسخة مطابقة للقانون الأساسي إذا كانت للمؤسس صفة جمعية.
- وثيقة تبين رأس المال ومصادر التمويل.

- شهادة الميلاد.
- شهادة السوابق العدلية.
- شهادة الجنسية الجزائرية.
- المؤهل العلمي.
- شهادة تثبت تجربة المعني في ميدان التربية والتكوين.
- شهادة طبية تثبت قدرته الجسدية والعقلية.

8- بطاقة المعلومات عن المؤسسة وفقا للنموذج المرفق رقم 2، وترفق هذه البطاقة بنسخة من عقد الملكية أو الكراء.

9- بطاقة وصفية للمحلات طبقا للنموذج المرفق رقم 3.

10- محتويات الأنشطة الاختيارية المراد القيام بها – إن وجدت-.

تسلم أمانة اللجنة الخاصة للمعني وصل استلام الملف بعد مراقبة دقيقة للوثائق.

تقوم اللجنة الولائية بدراسة الملفات المقدمة في أجل لا يتعدى 30 يوم.

في حالة القبول ترسل اللجنة الولائية الخاصة – بعد ابدا رأيها – الملفات إلى الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية، وفي حالة الرفض، ينبغي إبلاغ المؤسس كتابيا بالأسباب وإرسال نسخة من هذا الإشعار إلى الإدارة المركزية.

تتولى المصالح المركزية المعنية مراقبة الملفات و إنجاز قرارات الإنشاء للملفات المقبولة في الآجال المحددة.

يستلم المؤسس قرار الإنشاء أو إشعار بالرفض من امانة اللجنة الخاصة بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو بمديريات التربية للولايات حسب تواجد مؤسسة التربية والتعليم الخاصة.

والجدير بالملاحظة في هذا المجال، أن إنشاء ملحقات المؤسسة الخاصة يخضع لنفس الإجراءات المعمول بها بالنسبة لإنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة.

6. مراحل فتح مؤسسة التربية والتعليم الخاصة:

يخضع فتح المؤسسة الخاصة للتربية التعليم إلى زيارة ميدانية للمؤسسة، تقوم بها المصالح التقنية المؤهلة لمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو مديريات التربية للولايات والمتمثلة في مديرية الصحة، مديرية التعمير والبناء والسكن، ومصالح الحماية المدنية للولاية، وهذا من أجل معاينة المؤسسة الخاصة والوقوف على مدى توفر الظروف الملائمة لاستقبال التلاميذ، وتتم هذه العملية وفق الخطوات التالية:

- يقدم المؤسس طلبا إلى اللجنة الولائية لزيارة المؤسسة الخاصة بعد استلامه بقرار الإنشاء.
- تعد اللجنة المعنية تقريرا مفصلا عن مدى ملائمة الهيكل لمواصفات دفتر الشروط، طبقا للمادة 22 من المرسوم المذكور في المرجع.
- تبلغ اللجنة الولائية الخاصة المؤسس بالتحفظات – إن وجدت – في أجل لا يتعدى 8 أيام من تاريخ الزيارة.
- يرفع المؤسس التحفظات المسجلة في أجل لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الزيارة كأقصى أجل، وذلك بعد معاينة ميدانية من طرف اللجنة التقنية المؤهلة طبقا للمادة 22 من المرسوم المذكور في المرجع.
- تقوم اللجنة الولائية الخاصة بإشعار المصالح المركزية المعنية بالموافقة على فتح المؤسسة الخاصة أو بالرفض مع إبراز المبررات التي تؤدي إلى سحب رخصة قرار الإنشاء.

5. تمدرس التلاميذ:

من أجل المحافظة على تمدرس التلاميذ، يطلب من المؤسسات الخاصة أن تستقبل التلاميذ في بداية كل موسم دراسي.

- تمسك السجلات المتعلقة بتمدرس التلاميذ المنصوص عليها في دفتر الشروط.
- يتم تحويل التلاميذ من المؤسسة الخاصة إلى مؤسسة عمومية وفق الترتيبات التي يحددها قرار وزاري سنوافيكم به لاحقا.

- يخضع التلاميذ المتمدرسون في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم إلى نظامي التقويم والانتقال المعمول بهما في المؤسسات العمومية للتربية والتعليم على الأقل.
- تمنح للتلاميذ المتمدرسين في المؤسسات الخاصة شهادات مدرسية وفقا للنموذج المعد من طرف وزارة التربية الوطنية.
- يشارك التلاميذ المسجلون في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة في الامتحانات الرسمية التي تنظمها وزارة التربية الوطنية طبقا للقرار الذي سنوافيكم به لاحقا.

7. المراقبة البيداغوجية:

تقوم إدارة مؤسسة التربية والتعليم الخاصة بتقديم وضعية التلاميذ المسجلين وكذا التأطير التربوي إلى المصالح المعنية بمفتشية أكاديمية الجزائر أو مديريات التربية للولايات طبقا للرزنامة الإدارية.

تقوم المصلحة المعنية بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو مديريات التربية للولاية بدراسة الوضعيات المقدمة وإبداء الملاحظات – إن وجدت – .

تخضع مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إلى زيارات من طرف مفتشي التربية و التكوين لإدارة والمواد، ومفتشي التربية والتعليم الأساسي طبقا للقرار الوزاري الذي سيأتيكم لاحقا. وتسند هذه المهمة للمفتشين المعنيين حسب مقاطعاتهم التفتيشية.

يتم اعلام المفتشين من طرف مصالح مفتشية أكاديمية الجزائر ومديريات التربية بتواجد مؤسسات التربية والتعليم الخاصة في مقاطعتهم.

8. وضعية المؤسسات الخاصة الموجودة حاليا:

من أجل تسوية وضعية مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، الموجودة حاليا في بعض الولايات، يطلب من مصالح أكاديمية ولاية الجزائر ومديريات التربية للولايات القيام التدابير التالية:

- دعوة أصحاب المؤسسات الخاصة إلى التقرب من المصالح المعنية بمفتشية أكاديمية ولاية الجزائر أو مديريات التربية للولايات، قصد التصريح بوجود مؤسساتهم، وتقديم المعلومات المتعلقة بها.

- تسليم وصل التصريح بالرغبة للمعني تحدد فيه الفترة المتاحة لتمكينه من الامتثال للبنود الواردة في دفتر الشروط، كما تسلم له الوثائق المتعلقة بإنشاء وفتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

هذا ويجب إشعار المعنى بضرورة احترام الآجال المحددة لتسوية وضعيته.

- إرسال كشف حوصلي إلى الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية يبين وضعية المؤسسات التي صرح أصحابها برغبتهم في تسويتها، مدعمة برأي اللجنة الولائية وملاحظاتها بشأن كل ملف.
- استلام الملفات التي تستوفي شروط الإنشاء قصد دراستها وإبداء الرأي فيها من طرف اللجنة الولائية الخاصة.

و في الأخير، أطلب منكم إيلاء هذه العملية العناية اللازمة والسهر على حسن التطبيق الصارم للنصوص الرسمية المتعلقة بها لتحقيق الأهداف التربوية المرجوة، وموافاتي بكل الصعوبات التي قد تعترض سير العملية.

Résumé de l'étude:

Le but de cette étude est d'étudier le degré de la tendance des parents à enseigner dans les écoles privées des établissements d'enseignement algériens, du point de vue des parents, un échantillon de 90 pères travaillant dans des établissements d'enseignement, y compris des écoles primaires et intermédiaires à Jijel.

Un questionnaire a été utilisé sur la base de trois axes principaux: l'axe du niveau de performance, l'axe de la vision de la communauté de l'école privée et l'autre axe qui comprenait les coûts de l'école privée.

Les résultats de l'étude ont montré la nécessité de repousser les enjeux du système scolaire et d'une attention personnelle aux étudiants et d'adopter une philosophie scolaire axée sur les valeurs positives et de guider le comportement des étudiants dans le processus initial de réforme éducative du système éducatif algérien.

L'étude comprenait les mots-clés suivants: école, école privée et école publique.